في الوقت الذي تتضارب فيه التقارير حول الوضع في مصنع آزوفستال، الذي يعتبر آخر موقع للمقاومة الأوكرانية في ماريوبول، وسط مصير مجهول لمقاتليه، بدأت القوات الروسية استهداف مناطق جديدة في أوكرانيا، فيما كان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يرفض وقفاً للنار يبقي القوات الروسية بمواقعها

مرحلة جديدة من غزو أوكرانيا

مصير مجهول لمقاتلي آزوفستال... وشويغو يهدد باستهداف شحنات الناتو

جنود أوكرانيون يشيعون زميلا لهم في كييف، أمس (ماكسيم مارويسينكو/Getty)

للحديث تتمة...

هل يكون الحل الليبي إقليمياً؟

اسامة علي

أثبت الوضع في ليبيا، على طول خط أزمة البلاد، أن القادة والساسة الليبيين غير قادرين على تقديم التنازلات الحقيقية لكسر الجمود السياسي الذي يلي الحروب المتتالية في كل مرة. فسلسلة الحوارات السياسية التي انطلقت نهاية عام 2014 برعاية أممية، واللقاءات التي احتضنتها باليرمو وباريس وبرلين لمرتين، وكذلك تلك التي انعقدت في موسكو وتونس وأبوزنيقة المغربية وغيرها، لم تنته إلى شيء.

ويبدو أن الحل ليس بيد قادة الداخل القريبين جداً من الأزمة، ولا بيد القادة الدوليين الملامسين للأزمة بحسب مصالحهم، بل عند دول الطوق الليبي على وجه الخصوص، والإقليم على العموم. فهي المعنية بالحالة الليبية التي انجرفت للفوضى والحروب والانقسامات وكل أشكال الانهيار حد التخمة.

فليس من مصلحة الجزائر ولا مصر، على سبيل المثال، استمرار حالة الفوضى الليبية، خصوصاً مع بوادر انقسام حكومي جديد يلوح في الأفق منذ مارس/آذار الماضي، عندما كلف مجلس النواب حكومة جديدة، رفضت حكومة الوحدة الوطنية تسليمها السلطة.

قد يكون الحل الإقليمي يعني انتظارا طويلا، فسياسات التقارب بين دول الجوار الليبي لا تزال تحتاج للكثير من التطوير، لكن هذه الدول تعدّ الأفضل والأقرب من دون شك، لارتباطها بالمستجدات الليبية المتصاعدة وتأثير هذه المستجدات على أمنها القومي ومصالحها.

في الآونة الأخيرة، تناول العديد من المراقبين تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بشأن اعترافه بحكومة الوحدة الوطنية كحكومة شرعية وحيدة في البلاد، في إنكار ضمني لقرار مجلس النواب تكليف حكومة جديدة. وتمت قراءة هذه التصريحات بشكل يفهم منه على أنها مناكفة جزائرية لسياسات مصر في الملف الليبي، خصوصاً وأنها جاءت بالتزامن مع احتضان القاهرة للقاءات اللجنة الدستورية المكلفة إعداد قاعدة دستورية للانتخابات.

لكن قد تحمل تلك التصريحات من جانب آخر، رسالة مضمونها طلب جزائري لبناء سياسة إقليمية توافقية في الملف الليبي، خصوصاً إذا ما أكمل المراقب والمتابع بقية تصريح تبون الذي رحب فيه باستضافة لقاء إقليمي لبحث ملف الانتخابات الليبية، ومساعدة الأطراف الليبية على إنجازها. فهل نشهد تقارباً مصرياً جزائرياً قريباً، بعيداً عن التأثيرات الدولية؟

نقلت روسيا معركتها ضد أوكرانيا إلى مرحلة جديدة، عبر تدمير محطات للسكك الحديدية، وتوسيع عمليات استهداف مناطق كانت بمنأى عن الحرب، وتهديد قوات حلف شمال الأطلسي باستهداف أي وسيلة نقل محملة بالأسلحة إلى أوكرانيا، التي أعلنت استعدادها للدفاع عن نفسها إذا قررت بيلاروسيا، التي بدأت مناورات عسكرية مفاجئة، الانضمام إلى الحرب الروسية ضدها. وفي حين فشلت المفوضية الأوروبية في تمرير اقتراح فرض حظر تدريجي على النفط ومشتقات النفط الروسية، بسبب رفض المجر له، تواصلت حرب العقوبات بين روسيا وأوروبا ودول الغرب. ففي حين اقترحت المفوضية الأوروبية معاقبة رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية البطريرك كيريل، أعلنت بريطانيا مجموعة أخرى من العقوبات ضد روسيا، حيث حظرت عليها التعامل مع الاستشاريين الإداريين وشركات العلاقات العامة والمحاسبات في المملكة المتحدة. كما فرضت الحكومة البريطانية تجميد أصول وحظر سفر على الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام المملوكة للدولة الروسية، وغيرها من هيئات البث التي تتهمها المملكة المتحدة بنشر دعاية مضللة. وأعلنت وزارة الخارجية الروسية أنها حظرت دخول 63 بريطانياً، بينهم رئيس الوزراء فومیو كيشيدا إلى أراضيها، بعد أن انضمت طوكيو للعقوبات الدولية المفروضة على موسكو.

في موازاة ذلك، قال الرئيس الأميركي جو بايدن إنه سيناقش عقوبات «إضافية» محتملة ضد روسيا هذا الأسبوع مع دول مجموعة السبع. وأوضح من البيت الأبيض «نحن دائما منفتحون على عقوبات إضافية»، مضيفاً «سأناقش مع أعضاء مجموعة السبع هذا الأسبوع ما سنفعله وما لن نفعله»، وذلك بعد ساعات من مطالبته خلال زيارته موقعاً لإنتاج صواريخ «جافلين» المضادّة للدروع، مساء أمس الأول، الكونغرس بأن يقرّ «بسرعة» تمويلاً إضافياً بقيمة 33 مليار دولار بهدف زيادة المساعدة العسكرية لأوكرانيا لتمكينها من مواجهة الجيش الروسي.

وتزامن ذلك مع إعلان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس الأربعاء، أن كييف لن تقبل اتفاقاً مع موسكو يسمح للقوات الروسية بالبقاء في أرض محتلة. وأضاف، أمام مشاركين في قمة مجلس الإدارة التنفيذي لصحيفة «وول ستريت جورنال»، أن القوات الأوكرانية منعت هجوماً روسيا فيما وصفها بالمرحلة الأولى من الصراع. في المرحلة الثانية، قال إن أوكرانيا ستطرد القوات الروسية من أراضيها وفي المرحلة الثالثة ستتحرك لاستعادة وحدة أراضيها كاملة. وأوضح أنه لن يقبل اتفاقاً لوقف إطلاق النار يسمح للقوات الروسية بالبقاء في مواقعها الحالية.

ميدانياً، تركزت المعارك والقصف في شرق البلاد وجنوب شرقها. وأعلن رئيس بلدية ماريوبول فاديم بويشنكو أن مجمع آزوفستال في المدينة يشهد «معارك عنيفة». وقال بويشنكو، للتلفزيون الأوكراني، إنه «للأسف تدور معارك عنيفة في آزوفستال. ما يجري هناك، سواء كانوا بأمان أم لا». فقدنا الاتصال بالرجال. لا يمكننا معرفة شيء». وجاء ذلك على الرغم من تأكيد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أن القوات الروسية لا تشن هجوماً على المصنع، الذي يتحصن فيه مقاتلون أوكرانيون، في الوقت الذي نفى فيه أيضاً احتمال إعلان الرئيس فلاديمير بوتين التعبئة العامة قائلاً إنه «لا يجب الإصغاء إليها، إنها كذب ومحض هراء». وكان جهاز الاستخبارات العسكرية الأوكراني اتهم، في بيان، روسيا بالاستعداد للقيام باستعراض عسكري في ميناء ماريوبول في التاسع من مايو/أيار الحالي، بالتزامن مع الاحتفال بانتصارها على ألمانيا النازية. في موازاة ذلك، ركزت القوات الروسية، أمس الأربعاء، على قصف شرق أوكرانيا، لكنها أطلقت أيضاً صواريخ على أهداف عديدة في لفيف قرب الحدود البولندية ومنطقة ترانسنيستريا الجبلية القريبة من المجر، والتي كانت حتى الآن في منأى من الحرب. وقالت رئاسة الأركان الأوكرانية، على «فيسبوك»، إن الجيش الروسي يواصل هجومه في شرق أوكرانيا «للسيطرة بشكل تام على منطقتي دونيتسك ولوغانسك، والحفاظ على ممر بري مع شبه جزيرة القرم المحتلة». وأضافت: «من أجل تدمير البنية التحتية للنقل في أوكرانيا أطلق العدو صواريخ على منشآت في مناطق دنيبروبتروفسك وكيروفوغراد ولفيف وفينيتسا وكييف وترانسنيستريا وأوديسا ودونيتسك».

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأربعاء، أنها «عطلت ست محطات للسكك الحديدية في أوكرانيا كانت تستخدم لإمداد القوات بأسلحة أجنبية». وأضافت أنها «ضربت 40 هدفاً عسكرياً أوكرانياً، بينها أربعة مستودعات للذخيرة». وأشارت إلى إطلاق صاروخين من طراز «كاليبر» من الموافق لاحتفال موسكو بانتصارها على ألمانيا النازية. في موازاة ذلك، ركزت القوات الروسية، أمس الأربعاء، على قصف شرق أوكرانيا، لكنها أطلقت أيضاً صواريخ على أهداف عديدة في لفيف قرب الحدود البولندية ومنطقة ترانسنيستريا الجبلية القريبة من المجر، والتي كانت حتى الآن في منأى من الحرب. وقالت رئاسة الأركان الأوكرانية، على «فيسبوك»، إن الجيش الروسي يواصل هجومه في شرق أوكرانيا «للسيطرة بشكل تام على منطقتي دونيتسك ولوغانسك، والحفاظ على ممر بري مع شبه جزيرة القرم المحتلة». وأضافت: «من أجل تدمير البنية التحتية للنقل في أوكرانيا أطلق العدو صواريخ على منشآت في مناطق دنيبروبتروفسك وكيروفوغراد ولفيف وفينيتسا وكييف وترانسنيستريا وأوديسا ودونيتسك».

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأربعاء، أنها «عطلت ست محطات للسكك الحديدية في أوكرانيا كانت تستخدم لإمداد القوات بأسلحة أجنبية». وأضافت أنها «ضربت 40 هدفاً عسكرياً أوكرانياً، بينها أربعة مستودعات للذخيرة». وأشارت إلى إطلاق صاروخين من طراز «كاليبر» من الموافق لاحتفال موسكو بانتصارها على ألمانيا النازية. في موازاة ذلك، ركزت القوات الروسية، أمس الأربعاء، على قصف شرق أوكرانيا، لكنها أطلقت أيضاً صواريخ على أهداف عديدة في لفيف قرب الحدود البولندية ومنطقة ترانسنيستريا الجبلية القريبة من المجر، والتي كانت حتى الآن في منأى من الحرب. وقالت رئاسة الأركان الأوكرانية، على «فيسبوك»، إن الجيش الروسي يواصل هجومه في شرق أوكرانيا «للسيطرة بشكل تام على منطقتي دونيتسك ولوغانسك، والحفاظ على ممر بري مع شبه جزيرة القرم المحتلة». وأضافت: «من أجل تدمير البنية التحتية للنقل في أوكرانيا أطلق العدو صواريخ على منشآت في مناطق دنيبروبتروفسك وكيروفوغراد ولفيف وفينيتسا وكييف وترانسنيستريا وأوديسا ودونيتسك».

> رئيس بلدية ماريوبول: فقدنا الاتصال بالمقاتلين في آزوفستال

> أكدت أوكرانيا استعدادها لمواجهة بيلاروسيا إذا انضمت للحرب

في اليوم السبعين لبداية الغزو، إن «الولايات المتحدة وحلفاءها في الناتو يواصلون ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا»، مؤكداً أن «أي وسيلة نقل لحلف شمال الأطلسي تصل إلى الأراضي الأوكرانية، تحمل أسلحة أو عتاداً لتلبية احتياجات القوات المسلحة الأوكرانية سنعتبرها هدفاً مشروعاً للتدمير».

وأعلنت المخابرات البريطانية، في تقرير، أن روسيا نشرت 22 مجموعة قتال تكتيكية قرب مدينة إيزيوم في شرق أوكرانيا في محاولة للتوغل على طول المحور الشمالي في منطقة دونباس. وترجح أن تكون روسيا تعتزم التحرك إلى ما بعد إيزيوم للسيطرة على مدينتي كراماتورسك وسفرودونتسك.

في هذه الأثناء، بدأت بيلاروسيا، حليفة روسيا والمحاذية لأوكرانيا، أمس الأربعاء، مناورة عسكرية «مفاجئة» لاختبار قدرات جيشها على الرد على هجوم. وأعلنت وزارة الدفاع البيلاروسية، في بيان، أن الوحدات العسكرية ستعمل على «أن تكون في حالة تأهب وأن تنتقل إلى مناطق محددة سلفاً والقيام بتدريب قتالي». وأضافت أن «هدف هذه المناورة هو تقييم التحضير وقدرة الطاقم على التفاعل بشكل سريع مع أزمة محتملة». وأصفة المناورة بأنه «مفاجأة». وأعلنت أن التدريبات لا تشكل أي تهديد لجيران بيلاروسيا، أو أوروبا.

في المقابل، أعلن المتحدث باسم جهاز حرس الحدود الأوكراني اندريه ديمتشينكو أن كييف ستكون مستعدة إذا انضمت القوات المسلحة من بيلاروسيا لحرب روسيا ضد أوكرانيا. وقال: «لا نستبعد أن يستخدم الاتحاد الروسي في مرحلة ما أراضي بيلاروسيا وقواتها المسلحة ضد أوكرانيا، ولذلك نحن مستعدون». وأعلن أن أوكرانيا عززت حدودها مع منطقة ترانسنيستريا المدعومة من روسيا التي يتصاعد فيها التوتر منذ أن قالت السلطات المحلية إنها تعرضت لسلسلة من الهجمات. ويأتي ذلك فيما أعلن رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، في عاصمة مولدوفا كيشيناو، أمس الأربعاء، أن الاتحاد الأوروبي «سيزيد بشكل كبير» دعمه العسكري لمولدوفا، بعد أيام على هجمات في إقليم ترانسنيستريا الانفصالي الموالي لروسيا، أثارت مخاوف من اتساع رقعة النزاع إلى هذه الجمهورية السوفييتية السابقة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

السجال الروسي الإسرائيلي مستمر

قالت وزارة الخارجية الروسية، أمس الأربعاء، إن «مرتزقة إسرائيليين» يقاتلون في أوكرانيا إلى جانب كتيبة «آزوف» التي تصفها موسكو بـ«النازية»، وذلك مع تصاعد الأزمة بين الدولتين غداة تصريحات لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أشار فيها إلى أصل يهودي للزعيم النازي أدولف هتلر، وربط ذلك بيهودية الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في حوار مع إذاعة «سبوتنيك» أمس: «ساقول ما لا يود السياسيون الذين يؤججون هذه الحملة الإعلامية في إسرائيل سماعه على الأرجح. ثمة الآن مرتزقة إسرائيليون في أوكرانيا يخوضون القتال جنباً لجنب مع عناصر آزوف». وأشارت زاخاروفا إلى أن هناك حقائق وفيديوهات تؤكد صحة كلامها. في الأثناء، طالب الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ أمس لافروف بالاعتذار عن تصريحاته. وقال في مقابلة مع صحيفة «هآرتس»، في إشارة إلى تصريحات لافروف: «لم أصدق أن وزير الخارجية الروسي قالها. لقد أغضبتني وأشعر بالاشمئزاز. أتوقع منه أن يتراجع عن كلامه وأن يعتذر». وأشار هرتسوغ إلى أنه «لا يعتقد أن تصريحات لافروف ستضر بالعلاقات الثنائية، إلا أنها تهدد بإلقاء غمامة عليها»، وقال في إشارة إلى لافروف: «من الضروري والملائم أن يصحح هذه التصريحات».

(العربي الجديد، الأناضول)

البرلمان الأوروبي يدعو لمراجعة المعاهدات

اعتمد البرلمان الأوروبي، أمس الأربعاء، قراراً يدعو إلى إطلاق إجراءات مراجعة لمعاهدات الاتحاد الأوروبي تلبية لمطالب مواطنين أوروبيين عرضت في إطار المؤتمر حول مستقبل أوروبا. والمؤتمر عبارة عن استشارة شعبية أطلقت قبل سنة واختتمت السبت الماضي، مع إقرار 325 اقتراحاً ينص على إجراءات، انبثقت عن نقاشات حول مواضيع متعددة. وستقام مراسم ختامية للمؤتمر في ستراسبورغ في التاسع من مايو/أيار حيث ستسلم خلالها الخلاصات رسمياً إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين. واعتبر النواب الأوروبيون المجتمعون في ستراسبورغ بغالبية واسعة أن «مراجعة المعاهدات ضرورية لوضع اقتراحات المؤتمر حول مستقبل أوروبا موضع التنفيذ». وسيعمد البرلمان الأوروبي الآن إلى طرح اقتراحات محددة لتعديل النصوص المؤسسة للاتحاد الأوروبي. وستعرض بعد ذلك على المجلس الأوروبي (الدول الأعضاء) الذي في حال موافقته عليها، سيدعو إلى مؤتمر بهذا الخصوص. وينبغي المصادقة على التعديلات في كل دولة عضو بعد ذلك من خلال استفتاء في حال نصت التشريعات الوطنية على ذلك. كما أن العمل ببعض الاقتراحات يحتاج إلى تعديل المعاهدات الأوروبية مثل وضع حد لاعتماد القرارات بإجماع الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي قاعدة تلجم التحرك الأوروبي بانتظام.

(فرانس برس)

دعم إيطالي لضم ألبانيا ومقدونيا للاتحاد الأوروبي

دعا رئيس الوزراء الإيطالي، ماريو دراغي، أول من أمس الثلاثاء، إلى البدء «فوراً» بمفاوضات رسمية لضم كل من مقدونيا الشمالية وألبانيا إلى الاتحاد الأوروبي و«تسريع» المحادثات الجارية بهذا الصدد مع كل من صربيا ومونتينيغرو.

وقال دراغي أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ إنه فيما عزّز الاتحاد الأوروبي وحدته من خلال دعم أوكرانيا في مواجهة الهجوم الروسي، فإن «انضمام الدول التي تظهر تطلعات أوروبية لا يمثل تهديداً لاستمرار المشروع الأوروبي، بل هو جزء من تحقيقه». وأضاف «تؤيد إيطاليا البدء فوراً بمفاوضات انضمام ألبانيا ومقدونيا الشمالية، وفقاً للقرار الذي اتخذه المجلس الأوروبي في مارس/ آذار 2020». وتأمل حكومتا مقدونيا الشمالية وألبانيا في بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في يونيو/ حزيران أو يوليو/ تموز المقبلين. وفي 2020، وافقت الدول السبع والعشرون على إطلاق مفاوضات لانضمام مقدونيا الشمالية وألبانيا وفق شروط. كذلك، قال دراغي أول من أمس: «نريد إعطاء دفعة جديدة للمفاوضات مع صربيا ومونتينيغرو، وإيلاء اهتمام أكبر للتطلعات المشروعة للبوسنة والهرسك وكوسوفو». وأضاف: «نحن نؤيد دخول كل هذه الدول (إلى الاتحاد الأوروبي) ونريد أيضاً ضم أوكرانيا إلى الاتحاد. يجب علينا المضي قدماً في ذلك بأسرع وقت ممكن».

(فرانس برس)

شرق غرب

اليمن: 6 جرحى بقصف للحوثيين على تعز

أصيب 6 أشخاص، أمس الأربعاء، بقصف شنته جماعة الحوثيين على مدينة تعز جنوب غربي اليمن، وفق ما قال المتحدث باسم شرطة تعز، المقدم أسامة الشرعبي، لوكالة «الأناضول». وأوضح الشرعبي أن «مليشيا الحوثيين استهدفت بطائرة مسيرة شارع القيادة بمحيط حديقة غاردن سيتي وسط مدينة تعز، ما أدى إلى إصابة ستة أشخاص بينهم أربعة مدنيين وعسكريان».

(الأناضول)

أنصار الله: مفاوضات الأسرى تتقدم ببطء شديد

قال مسؤول ملف الأسرى في جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) اليمنية، عبد القادر المرتضى، أمس الأربعاء، إن «التقدم في ملف المفاوضات مع الأمم المتحدة بشأن الأسرى بطيء جداً، على الرغم تقديمنا للعديد من المقترحات لحلحلة الملف الإنساني». وأضاف في تصريح نشرته قناة المسيرة التابعة للجماعة أن «التأخير في تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى برعاية الأمم المتحدة مرده مماطلة أتباع العدوان (الحكومة) في تقديم الكشوفات».

(الأناضول)

الصومال: لجنة برلمانية للتنظيم الانتخابات الرئاسية

شكل البرلمان الصومالي بغرفتيه (مجلسي الشعب والشيوخ)، في جلسة أمس الأربعاء، لجنة برلمانية مكونة من 16 نائباً لترتيب إجراءات تنظيم الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في مايو/ أيار الحالي. وقال رئيس البرلمان آدم مدوبي، في كلمة له في الجلسة، إن مهمة اللجنة البرلمانية هي تحديد جدول زمني للانتخابات الرئاسية، والتي تبدأ بتسجيل المرشحين والاستماع لبرامجهم الانتخابية أمام البرلمانيين، بالإضافة إلى تحديد موعد رسمي لإجراء الانتخابات الرئاسية.

(العربي الجديد)

أرمينيا: عشرات المواقوفين بتظاهرات ضد الحكومة

أوقف عشرات الأشخاص، أمس الأربعاء، في أرمينيا خلال مشاركتهم في تظاهرات جديدة تطالب رئيس الوزراء نيكول باشينيان بالتنحي. وحاول المتظاهرون إغلاق الجسور في يريفان، ما أدى إلى عرقلة حركة المرور لفترة وجيزة، بينما حاولت مجموعات صغيرة من المتظاهرين إغلاق الطرق السريعة في العاصمة.

(فرانس برس)

«أمنستي» تندد بجرائم مليشيا ممولة من الحكومة الليبية

اتهمت منظمة العفو الدولية (أمنستي)، أمس الأربعاء، مليشيا جهاز دعم الاستقرار (توجد في العاصمة الليبية طرابلس) والتي أنشئت بموجب قرار حكومي في يناير/ كانون الثاني 2021 بـ«ارتكاب جرائم وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب». وقالت المنظمة في بيان إن «ترسُّخ الإفلات من العقاب في ليبيا قد شجع مليشيا جهاز دعم الاستقرار، التي تموّلها الدولة، على ارتكاب عمليات قتل غير مشروع، واحتجاز الأفراد تعسفياً، واعتراض طرق المهاجرين واللاجئين واحتجازهم تعسفياً، وممارسة التعذيب وفرض العمل القسري».

(فرانس برس)

قيس سعيّد... و«جمهورية كن فتكون»

أعلن سعيّد أنه سيتم إقرار الدستور عن طريق الاستفتاء (الشاذلي بن ابراهيم/Getty)

> يُفهم من كلام الرئيس التونسي قيس سعيّد عن أن الجمهورية الجديدة، ودستورها، ستكون جاهزة في غضون أيام، أنها عبارة عن جمهورية أمر واقع على قاعدة «كن فتكون»، فيما يعمل سعيّد على أن يكون الدستور الجديد على قياسه

تونس ـ **وليد التليلي**

لم يتردد الرئيس التونسي قيس سعيّد في الإعلان، في كلمة ألقاها من قصر قرطاج، مساء الأحد 1 مايو/أيار الحالي، في أنه سيشكل لجنة «يهدف الإعداد لتأسيس جمهورية جديدة، تنهي أعمالها في ظرف وجيز، في ظرف أيام معدودات».

ولفت إلى أن «الدستور المقبل سيتم إعداده، ثم إقراره عن طريق الاستفتاء». وأضاف أن «اللجنة ستتشكل من هيئتين، إحداهما ستخصص للحوار»، لافتاً إلى أن المنظمات الوطنية الأربع ستكون ممثلة في الحوار، لكنه لن يضم معارضيه، كما سبق أن تحدث سابقاً. والمنظمات المقصودة هي التي كانت نظمت حوار 2013، وهي الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد الصناعة والتجارة (منظمة رجال الأعمال)، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهيئة المحامين. وأعلن سعيّد أنه سيعرض ما تم إعداده على الشعب في استفتاء في 25 يوليو/تموز المقبل، مشدداً على أن «الحوار لن يكون بالحوارات سابقاً، وسيكون مفتوحاً لمن انخرطوا صادقين في حركة التصحيح التي انطلقت في 25 يوليو الماضي، ولن يكون مفتوحاً لمن باعوا أنفسهم ولا وطنية لهم»، وفق تعبيره. ويُفهم من هذا الكلام أن الجمهورية الجديدة، الثالثة، ودستورها، ستكون جاهزة في غضون أيام، ما يعني أنها جاهزة أصلاً، فيما تبدو القوى المعارضة في حالة ذهول إلى حد الآن، ولا تزال تبحث وترد على هذا التطور في الأزمة التونسية، في ظل غموض المشروع الذي يطرحه سعيّد.

وعلّق مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في تونس، الدكتور مهدي مبروك، بأن هذه تسمى «جمهورية كن فتكون». وقال، لـ«العربي الجديد»: «يبدو أن سعيّد مصمم تماماً على المضي قدماً في مشروعه الهلامي، وهو لا يبالي بكل تنبيهات لوحة القيادة، وهذا يعني أنه إما لا يدرك رسائلها أو لا تعنيه أصلاً».

وأضاف مبروك: «كان فشل الاستشارة كافياً له حتى يتريث، غير أنه يمر إلى السرعة القصوى، غير مكترث بالرسائل التي تبعثها لكل عقل حصيف. وعلى عكس دلالاتها، يمضي سعيّد في تركيز مشروعه، ضارباً بما تم التوافق عليه في مثل هذه الحالات، عرض الحائط، أي التشاور مع الأحزاب والنخب. ولكنه يعتقد أنه يحتاج إلى هذه الأجسام الوسيطة، وهو الذي اجتباه الله وعلمه ما في صدور شعبه». وأوضح مبروك «أنه (سعيّد) يعلم ما يريد الشعب، لذلك هو لا يحتاج إلى أن يعود إلى الأحزاب أو غيرها، من أجل معرفة توجهات الشعب ومواقفه. ولذلك حين أشار في خطاب ليلة العيد (الفطر) إلى هذه المسائل، فإنه يتحدث عن منظمات وطنية تذهب معه إلى تجسيد إرادة الشعب التي عبر عنها في الاستشارة. لذلك فإن المسائل لديه واضحة، وما المطلوب سوى المضي قدماً وبسرعة في إرساء الجمهورية الثالثة».

وأشار مبروك إلى أن "زمن الرئيس فلكي، لأنه مطلع على نوايا الشعب، وهو لا يحتاج إلى الانتظار، ولن يجد، كما يعتقد، أي مقاومة. لذلك فالطريق السريع مفتوحة له ليفعل ما يريد». وذكر أن «الجمهوريات كما عرفناها تقتضي عقوداً وعقوداً حتى تتجسد وتترسخ، لأنه عمل دؤوب وشاق يحتاج إلى إقناع ومشاورة وبرامج وخطط. غير أن جمهورية الرئيس سعيّد هي جمهورية جاهزة لشعب ينتظرها بكامل رضاه وسلبيته (صمته)».

من جهته، قال أستاذ القانون الدستوري والفكر السياسي في كلية الحقوق والعلوم السياسية ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية والقانونية، شاكر الحوكي، لـ«العربي الجديد»، إن «سعيّد بصدد فرض مشروعه الذاتي والشخصي على الناس والدولة والشعب، وما يقوم به خطير جداً». ولفت إلى أن «الدساتير توضع بطريقتين، الأولى عن طريق المنحة، وهذا دستور غير ديمقراطي طبعاً، فمثلا محمد الأمين باشا باي (الملك التونسي سابقاً) كلف لجنة بصياغة دستور عن طريق المنحة». وتابع أنه في «سنة 1959 كلف «الباي» المجلس القومي التأسيسي المنتخب بكتابة الدستور بمقتضى أمر علي، وتم اعتباره وقتها دستوراً مستجيباً للمعايير الدولية». وبيّن الحوكي أنه «عندما يتعلق الأمر بجمعية تأسيسية، أو جمعية وطنية، شرط أن يكون أعضاؤها منتخبين، فإنها تعطينا بشكل أو بآخر دستوراً ديمقراطياً، وعندما يتعلق الأمر بمنحة، كما في عديد الدول، فهو لا يعتبر دستوراً ديمقراطياً». وأشار إلى أنه «لا يمكن الحديث عن ديمقراطية، والدستور جاهز، ومشروع سعيّد جاهز منذ 2012، ولكنها تبحث عن تزكية المعارضة». ولفت إلى أن «كل طرف يريد أن يتمترس في موقعه، فيما تزداد سيطرة قيس سعيّد، الذي يستثمر في الوقت وفي الخلافات». كما أن «الإعلام قام بدور سلبي جداً، ومن المفروض أن يدخل في مشروع وطني والا يشيطن الثورة والدستور ويضعف موقف الديمقراطيين».

وبيّن الحوكي أن «المعارضة تخشى أن تعود النهضة، ولا تريد أن تقدم لها هدايا، بينما النهضة في المقابل ما زالت متمسكة بأن يكون لها دور، على الرغم من حجم المعارضة الكبير لها منذ سنوات وليس الآن فقط، ولذلك لم تكن قادرة على أن تحكم في السابق، وربما عليها أن تفكر بطريقة مختلفة وتتراجع خطوة إلى الوراء». وقال إن «هناك خشية من ألا تنجح جبهة الخلاص في تجميع كل المعارضة، وألا تسمح بالانفتاح على بقية مكونات المشهد المعارض».

وكشف الحوكي، لـ«العربي الجديد»، أن عدداً من الشخصيات الوطنية بصفاتهم القانونية (محامون في أغلبهم) تستعد للإعلان عن لجنة وطنية للدفاع عن النواب الملاحقين أمام القضاء التونسي. وتضم اللجنة، بالإضافة إليه، كلا من المحامي والوزير الأسبق عياشي الهمامي رئيساً، والأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، ورئيس حزب التكتل خليل الزاوية، والأمين العام للتيار الديمقراطي غازي الشواشي، والعميد السابق للمحامين عبد الرزاق الكيلاني، والقيادي المستقيل من حركة النهضة سمير ديلو، وعدداً آخر من المحامين والشخصيات الوطنية. وأعلن الحوكي أنه سيتم، اليوم الخميس، الإعلان عن هذه اللجنة التي ستدافع عن كل النواب، بقطع النظر عن انتماءاتهم الحزبية، موضحاً أنه لا علاقة لهذه الهيئة سياسياً بـ«جبهة الخلاص»، التي يقودها أحمد نجيب الشابي، وإنما هي لجنة وطنية قانونية بحتة.

وأن يكون دستورا على قياس قيس سعيّد كما يريد أي مستبد».

وفي ما يتعلق برد فعل المعارضة على هذه التهديدات الخطيرة التي ستعصف بكامل العملية الديمقراطية، قال الحوكي إن «المعارضة تعتبر أن (حركة) النهضة هي قضيتها وليس سعيّد، وهذا ما لم تفهمه النهضة أيضاً، وربما كان من الأفضل أيضاً أن تنسحب النهضة خطوة إلى الوراء، ولكنها تبحث عن تزكية المعارضة». ولفت إلى أن «كل طرف يريد أن يتمترس في موقعه، فيما تزداد سيطرة قيس سعيّد، الذي يستثمر في الوقت وفي الخلافات». كما أن «الإعلام قام بدور سلبي جداً، ومن

مسيرة لـ«الدستوري» ضد «البيعة»

أعلنت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي (الصورة)، خلال مؤتمر صحافي في العاصمة تونس، أمس الأربعاء، تنظيم مسيرة في 15 مايو/ أيار الحالي باتجاه قصر قرطاج، رفضاً لقرارات الرئيس قيس سعيّد، وخصوصاً تشكيل لجنة لإعادة صياغة دستور جديد للبلاد. وحذرت من «صنع المسيرة، خصوصاً أنها خاضعة لكل الضوابط القانونية». واعتبرت أن «الاستفتاء الذي أعلنه سعيّد هو بيعة، على اعتبار أن مضمون الاستفتاء غامض وليس ديمقراطياً».

فاجات وكالة الأنباء الجزائرية الرأي العام، اول من أمس الثلاثاء، بتقرير تحدث عن مشروع «لم شمل» في الجزائر يقوده الرئيس عبد المجيد تبون، ما اعتبر تمهيداً من الأخير لطرح مشروع مصالحة، فيما تُطرح أسئلة كثيرة حول هوية المشمولين بهذا المشروع

الجزائر

مشروع «لم شمل»

غموض يشأن أهداف مبادرة تبون وهوية المشمولين بها

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

يستعد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في ما يبدو، لطرح مشروع مصالحة سياسية. ويتعزز هذا الاعتقاد بعد التقرير الذي نشرته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، أول من أمس، والتي أشارت فيه إلى أنّ «بدّ الرئيس عبد المجيد تبون ممدودة للجميع» وأن «كلمة إقصاء لا وجود لها في قاموس رئيس الجمهورية الذي يسخّر كل حكمته للمّ شمل الأشخاص والأطراف التي لم تكن تتفق في الماضي». وفيما لم يقدم التقرير تفاصيل أكثر بشأن المشروع، لا تُعرف أيضاً هوية المشمولين بهذا المسعى التصالحي وما إذا كان المشروع يشمل رموز ومجموعات النظام السابق التي وقفت في طريق مشروع «الجزائر الجديدة» الذي تبناه تبون منذ انتخابه نهاية عام 2019، وكذلك ما إذا كان سيتوسع إلى المجموعات السياسية المعارضة في الداخل والخارج.

ولا تستبعد بعض القراءات السياسية أن يكون الإعلان مجرّد خطوة لتخفيف الضغوط التي تواجهها السلطة نتيجة غياب المنجز السياسي والاقتصادي خلال العهدة الأولى لتبون، وكذلك أن يكون الإعلان تمهيدا مبكرا لولاية ثانية للأخير في أفق 2024. وحددت الرئاسة التي يبدو أنها تقف خلف التقرير الذي نشرته وكالة الأنباء الجزائرية، أول من أمس، الاحتفال بذكرى ستينية الاستقلال في الخامس من يوليو/تموز المقبل، كموعد لطرح المشروع.

وقالت وكالة الأنباء الجزائرية، في تقرير غير منسوب للرئاسة، ونشر من دون مناسبة، إن «بد الرئيس عبد المجيد تبون، وهو رئيس لطالما اهتم بالنقاش السائد في المجتمع، ممدودة للجميع بشكل دائم، ما عدا للذين تجاوزوا الخطوط الحمراء وأولئك الذين أداروا ظهرهم لوطنهم. فهو ليس من دعاة التفرقة، بل بالعكس تماماً»، وأضاف التقرير أنه «يجب أن يعرف أولئك الذين لم ينخرطوا في المسعى أو الذين يشعرون بالتهميش، أن الجزائر الجديدة تفتح لهم ذراعيها من أجل صفحة جديدة، وكلمة إقصاء لا وجود لها في قاموس رئيس الجمهورية الذي يسخّر كل حكمته للمّ شمل الأشخاص والأطراف التي لم تكن تتفق في الماضي». وأشار إلى أن «الجزائر، بشعبها البطل والموحد بكل تنوعه، بحاجة إلى جميع أبنائها للاحتفال معاً بالذكرى الستين للاستقلال». واعتبر التقرير أنّ تبون «أول رئيس يتم انتخابه عبر تداول ديمقراطي» وأنه «انتخب من قبل كل الجزائريين الذين يتطلعون إلى جزائر جديدة، وهو رئيس جامع للشمل، إذ نجح في توحيد الشباب والمجتمع المدني خلال حملته الانتخابية، ليشكل انتخابه أول تداول ديمقراطي في تاريخ البلاد».

وتلقفت القوى السياسية الموالية للسلطة والمشاركة في الحكومة والعضوة في الائتلاف النيابي الداعم للرئيس، هذه الخطوة السياسية، واعتبرت أنها خيار ضروري يعزز الجبهة الداخلية للبلاد، ويقوي الإمكانيات السياسية لمواجهة التحديات التي تواجه الجزائر. وفي السياق، قال المتحدث باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» (الحزب الثاني للسلطة)، صافي لعرابة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ «فكرة لم الشمل خطوة مهمة وضرورية سبق للحزب أن دعا إليها منذ الانتخابات النيابية الماضية». وأضاف: «نعتقد أن الجزائر بحاجة إلى رص الصفوف لمواجهة التحديات الداخلية المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة بناء الجمهورية الجديدة على أسس صحيحة، فضلاً عن مواجهة التحديات الخارجية، ولا سيما ما يتعلق بالتوترات القائمة في محيطنا المتلهب». وتابع «نشدّ على يد الرئيس تبون في كل خطوة سياسية تتعلق بلم الشمل والمصالحة، باعتباره رئيساً لكل الجزائريين، وباعتبار أن الجزائر بحاجة إلى ذلك».

في المقابل، ترددت مختلف القوى السياسية في التعليق على ما يفترض أنه مبادرة متوقعة من الرئيس تبون لمصالحة سياسية جديدة و«لم الشمل»، خصوصاً أن ما أُعلن لم يكن بياناً رسمياً من الرئاسة، ولم تتلقّ هذه القوى بشأنه أي عرض رسمي من المؤسسة الرئاسية.

وفي السياق، قال القيادي في حزب «جيل جديد»، حبيب براهمية، في حديث لـ«العربي الجديد»: «اطلعنا على ما نشرته الوكالة الرسمية، وفي الحقيقة لم تتضح الفكرة بعد، ولم نفهم هل هناك خطوة سياسية يعتزم الرئيس تبون إطلاقها، أم أن الأمر مجرد بروباغندا». وأضاف «من المبكر الحكم على هذا الأمر، لكننا نامل جدياً في أن تكون الخطوة تمهيداً لمبادرة سياسية جامعة تحزّك المشهد السياسي في البلاد».

ولا يجيب التقرير المنشور عن أسئلة مركزية، منها أن المصالحة بين السلطة ومن؟ ومن هي الأطراف التي يتوجه إليها الرئيس بمبادرة «لم الشمل»؟ فهل المقصود أطراف من النظام لم تساير تبون في مشروعه السياسي وحاولت الاعتراض عليه قبيل الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر/كانون الأول 2019، بما في ذلك بعض القيادات العسكرية الموجودة في السجون، كقائد جهاز المخابرات السابق عثمان بشير طرطاق، وقائد المخابرات الداخلية وأسيني بوعزة؟ أم أن الأمر متعلق بمجموعات ورموز من النظام السابق في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، ممن فهم من هم في السجون ممن يمكن العفو عنهم، على غرار رئيسي الحكومة السابقين أحمد أويحيى وعبد المالك سلال، وبعض الوزراء؟ وتذهب قراءات سياسية إلى أنّ مضمون التقرير هو تمهيد أولي لتهيئة الرأي العام الوطني لقبول وإسناد مشروع مصالحة على هذا المستوى، خصوصاً أن هناك مؤشرات أخرى سبقت وهيأت إلى ذلك. ومن هذه المؤشرات أحكام البراءة التي صدرت أخيراً في بعض القضايا، لصالح القائد العام السابق للأمن الوطني عبد الغني هامل، ورئيس الحكومة السابق عبد المالك سلال، حتى وإن ظلا في السجن بسبب أحكام أخرى في حقهم تخص قضايا فساد. هذا بالإضافة إلى تجديد وزير العدل رشيد طبي قبل أيام، الحديث عن مشروع تسوية ودية لاسترجاع الأموال المنهوبة من قبل رجال الأعمال.

لم يُكشف بعد عن تفاصيل مشروع تبون (بلال بن سالم/Getty)

وفي السياق، رأى الناشط السياسي والمحامي عضو هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي، عبد الغني بادي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ «السلطة تتحدث عن لم شمل مع من لم يساروا مشروع الرئيس، للقول لهم إن الوقت لم يفت وأن أمامهم فرصة للحاق به». وأضاف «من الواضح أن الرئيس تبون يريد ارتداء جبة بوتفليقة عبر طرح مشروع مصالحة، وواضح من خلال التقرير الذي نشر، أن هناك مجموعة أفكار لمحاولة استمالة جهة ما كانت ترفض التعاون مع تبون وربما تسببت له في مشكلات داخلية سياسية أو اقتصادية، وهذا الاحتمال هو الأقرب، ما عدا من تجاوزوا الخطوط الحمراء في قضايا تثير رفض الرأي العام الداخلي». وأشار بادي إلى أنه «من المحتمل أيضاً أن يكون المقصود بمشروع لم الشمل، ومراد دهينة وغيرهم، بسبب استمرارهم في مهاجمة قيادات الجيش والمخابرات، ومن أسئلة موازية عما إذا كان المقصود بمشروع لم الشمل قوى المعارضة في الداخل والخارج؛ ومن بينها المجموعات السياسية المناوئة للسلطة والناشطون الذين ما زالت تلاحقهم السلطات في الداخل، بمن فيهم نشطاء سابقون متهمون بالانتماء إلى حركتي «الماك» (تطالب بانفصال منطقة القبائل) و«رشاد» (مقربة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة)، على الرغم من أن السلطات تصنف الحركتين منذ مايو 2021 كتنظيمات إرهابية، وذلك على أساس أن هؤلاء النشطاء مغرر بهم.

كما تطرح أسئلة عما إذا كان مشروع تبون يستهدف المعارضين الموجودين في الخارج، لبدء صفحة جديدة تطوي صفحة الخلافات السياسية وتوقف سلسلة الحملات التي يقودها المعارضون في الخارج ضد السلطة وتبون وقيادات الجيش وجهاز المخابرات، خصوصاً أن هذه الحملات تضمنت في الغالب تسريبات أزعجت السلطة. فالعسكري المنشق محمد بن حليمة، الذي تسلمته الجزائر من قبل السلطات الإسبانية قبل شهر، كان قد ألمح إلى وجود مشروع مصالحة مع المعارضين في الخارج. وذكر في اعترافات بثها التلفزيون الرسمي أنه «لم يكن على علم بمشروع عفو كانت قد عرضته السلطات الجزائرية على عدد من المعارضين السياسيين في الخارج»، ما عدا بعض القيادات في «رشاد» و«الماك» ممن وصفهم تقرير وكالة الأنباء الجزائرية بأنهم «تجاوزوا الخطوط الحمراء»، كالدبلوماسي الفار محمد العربي زيطوط، وأمير بوخرص، المجموعات السياسية المعارضة في الداخل والخارج»لكن مضمون التقرير نفسه يطرح حيث التوقيت السياسي لطرح مشروع «لم الشمل»، تذهب بعض التفسيرات السياسية إلى أن الأمر مرتبط بتحضير مبكر لمشروع ولاية رئاسية ثانية لتبون في أفق عام 2024. وضمان المرور إلى هذه الولاية، متعلق، وفق ما يرى كثيرون، بمدى قدرة الرئيس الحالي على إعادة تجميع أطراف الحكم والنظام، خاصة تلك التي كان لها نفوذ وتأثير في المراحل السياسية السابقة، وتهدئة الغضب السياسي، واحتواء المجموعات المعارضة تحت عنوان مثل «لم الشمل»، خاصة في ظل أن تبون لم يستطع في المقابل تحقيق أي منجز سياسي جدي مقنع للجزائريين خلال عهدته الأولى.

من جهته، رأى المحلل السياسي والأستاذ بجامعة الجزائر، حسين دوحاجي، في التطور الجديد، محاولة من قبل السلطة لتخفيف الضغوط الداخلية وإعادة توجيه الرأي العام، خاصة بعد سلسلة إخفاقات اقتصادية واجتماعية واضحة للعيان برزت خلال السنوات الثلاث الأولى من عهدة تبون. وقال دوحاجي، في حديث لـ«العربي الجديد»: «يعتقد أنّ ضغط الظروف الداخلية، وخاصة الاجتماعية، والقلق من إخفاق الحكومة في تحسين الظروف المعيشية، والانتقادات المتزايدة من قبل منظمات حقوقية داخلية وخارجية بشأن قضايا الحريات والمعتقلين، لا سيما بعد قضية وفاة الناشط حكيم دبازي داخل السجن من دون محاكمة قبل أكثر من أسبوع، والتي أربكت النظام، إلا لم يصدر بشأنها إلى اليوم أيّ تعليق، هي الدافع نحو محاولة التنفيس عن النظام، بالتوجه نحو لم الشمل وما يمكن أن يسمونه حوارا مجتمعيا».

تقرير

توسّع دور نجل السيسي... ولا نية لتصعيد سياسي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

استبعدت مصادر سياسية ودبلوماسية خاصة، مصرية وغربية، حدوث أي تصعيد (ترقية) يقضي بتولي القيادي بجهاز المخابرات العامة، محمود السيسي، نجل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لأي مناصب سياسية خارج إطار عمله الحالي، على الرغم من إثارة هذا الموضوع في دوائر غربية لاحظت وجوده في عدد من الملفات المصرية شديدة الأهمية خلال الأشهر القليلة الماضية. ووجحت المصادر في أحاديث خاصة مع «العربي الجديد»، أن تقتصر أي تصعيد لمحمود السيسي، في حال حدوثه، على مجال عمله الحالي، وذلك لأسباب عدة، في مقدمتها أن الرئيس نفسه، يخشى من تكرار سيناريو الحديث عن توريث المناصب، الذي يعتبره شخصياً من أهم أسباب إطاحة الرئيس المخلوع الراحل محمد حسني مبارك، وعدم حماس المؤسسة العسكرية للدفاع عن مبارك، منذ إرهاصات ثورة 25 يناير 2011. وأشارت المصادر نفسها، إلى أن ثقة الرئيس السيسي بإدارة نجله لبعض الملفات، ترجع بالأساس إلى فكرة ثقته في تطابق مواقف الأجهزة الاستخباراتية مع رؤيته الشخصية في الملفات التي تشهد حضوراً بارزاً لمحمود السيسي في إدارتها.

وعاد الجدل مجدداً حول الأدوار التي يقوم بها العميد محمود السيسي، بسبب ما وصفته مصادر خاصة بتوسع نفوذه بشكل لا يتماشى مع اقدميته ورتبته داخل جهاز المخابرات العامة، هو الدور الذي يلعبه الابن الأصغر للرئيس، حسن عبد الفتاح السيسي، الذي بات فعلياً، بحسب تعبير المصادر نفسها، المشرف الرئيسي على ملف التململ بين قدامى العاملين بجهاز المخابرات العامة، هو الدور الذي يلعبه الابن الأصغر للرئيس، حسن عبد الفتاح السيسي، الذي بات فعليا، بحسب تعبير المصادر نفسها، المشرف الرئيسي على ملف الطاقة، داخل الجهاز نفسه، وذلك على الرغم من عدم امتلاكه أياً من الخبرات التي تؤهله للقيام بمهام هذا الملف. فهو بالأساس خريج كلية لغات وترجمة، ولم يكن خريج إحدى الكليات العسكرية، أو كليات الهندسة ذات التخصص القريب من الملف الذي يشرف عليه، وكذلك لم يكن خريج كلية علوم سياسية. ورجحت المصادر أن تكون عودة ظاهرة مقاطع الفيديو التي تُنشر من قبل أشخاص مجهولين تهاجم النظام السياسي والأجهزة السيادية في مصر نتاجاً للمنافسة والتباينات بين الأجنحة داخل الجهاز. وأشارت المصادر إلى تداول عدد من مقاطع الفيديو أخيراً لإحدى السيدات التي تعيش في كندا، تزعم فيها أنها كانت متزوجة من إحدى الشخصيات النافذة وتعرضها للتنكيل في فترة سابقة داخل جهاز المخابرات العامة، وامتلاكها صوراً ومقاطع فيديو تدين شخصيات هامة في الدولة، بينهم نجل الرئيس، بفضائح فساد. ولفتت المصادر إلى أن مثل تلك الأفعال والتحركات، عادة ما تكون نتاج حالات غضب داخل الأجهزة السيادية المختلفة، ومؤشراً على حالات تململ داخلها.

وفي أواخر عام 2019، أثار توسّع أدوار محمود السيسي أزمة سياسية وحالة غضب داخل الأجهزة. وقد جرى عقب ذلك الترويج لما كشفته تقارير صحافية، عن صدور قرار بندبه كملحق عسكري إلى سفارة مصر بروسيا، وكذلك ندب مساعده المقدم أحمد شعبان إلى سفارة مصر باليونان.

كذلك للإشراف المباشر على ملف الأحزاب والقوى السياسية المصرية، وبات مندرجاً بشكل مباشر في الاجتماعات الخاصة بهذا الملف داخل الجهاز، من دون أن يظهر في المشهد كما كان في السابق لعدم لفت الأنظار إليه مجدداً. وتابعت المصادر أن «التغيّر الذي حدث على صعيد نشاط السيسي الابن، سواء في ما يتعلق بملف الإعلام أو ملف الأحزاب والقوى السياسية، هو أنه لم يعد يظهر أو يجتمع بإعلاميين أو شخصيات سياسية، ويكتفي بإدارة الملفين في الخفاء».

توسع نفوذ محمود السيسي بشكل لا يتماشى مع اقدميته

وأوضحت المصادر أن ما يزيد من حالة

يلف السيسي بإدارة نجله لبعض الملفات (جوف ليس/فرانس برس)

متابعة

مطالبة للحوثيين باطلاق محتجزَين

طالبت الأمم المتحدة، أمس الأربعاء، بالإفراج الفوري عن اثنين من موظفيها (لم تذكر اسميهما) محتجزين لدى الحوثيين في اليمن، معربة عن قلقها على مصيرهما بعد ستة أشهر من دون أنباء حولهما. وجاء في بيان مشترك لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: «بمناسبة اجتماع العائلات في مختلف أنحاء اليمن للاحتفال بعيد الفطر لهذا العام، تحثّ المديرة العامة للأمم المتحدة، أودري أزولاي، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، على إطلاق السراح الفوري لموظفيهما اللذين احتجزا في مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي في صنعاء». وأضاف «على الرغم من تأكيد حركة أنصار الله (وتمثل الحوثيين) مراراً في نوفمبر بأنها ستُطلق سراح الموظفَين فوراً، فإنّ مكان وجودهما لا يزال مجهولاً، وينتاب اليونسكو والمفوّضية السامية لحقوق الإنسان القلق على سلامتهما». وتابع البيان «تحثّ اليونسكو والمفوّضية السامية لحقوق الإنسان حركة أنصار الله، في هذا الصدد، على ضمان سلامة الموظفَين المعنيين وعلى إطلاق سراحهما دون مزيد من التأخير».

(فرانس برس)

احتجز الحوثيون الموظفين في نوفمبر الماضي (خالد عبد الله/رويترز)

رصد

لقاء سرّي بين بيرنز وبن سلمان

إصلاح العلاقات السعودية الأميركية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تسعى الولايات المتحدة على ما يبدو لإعادة ضبط العلاقات مع السعودية في ضوء تنامي الملفات الخلافية، خصوصاً بعد الأزمة الأوكرانية ورفض الرياض زيادة معدلات إنتاج النفط من أجل تهدئة الأسعار التي ارتفعت من جراء العقوبات الغربية على موسكو ردا على غزو أوكرانيا. وفي السياق، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية عن مسؤولين أميركيين وسعوديين، قولهم أول من أمس إن مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي أيه)، وليام بيرنز، قام برحلة غير معلنة إلى المملكة العربية السعودية الشهر الماضي، للقاء ولي العهد محمد بن سلمان، في الوقت الذي تسعى فيه إدارة بايدن إلى إصلاح العلاقات مع «شريك أمني رئيس في الشرق الأوسط».

وبحسب الصحيفة، فقد تمت الزيارة منتصف إبريل/نيسان في مدينة جدة الساحلية، حيث أمضت القيادة السعودية معظم شهر رمضان. ولم تفصح المصادر عن تفاصيل ما دار في اللقاء، الذي يأتي بعد جملة من التوترات بين الطرفين شملت ملفات إنتاج النفط، والغزو الروسي لأوكرانيا، والاتفاق النووي الإيراني، والحرب في اليمن.

ونقلت «وول ستريت جورنال» عن مسؤول أميركي قوله، إن اللقاء تضمن «محادثة جيدة ونبرة أفضل من المحاولات السابقة للإدارة الأميركية»، فيما رفض متحدث باسم وكالة المخابرات المركزية التعليق. كما لم ترد السلطات السعودية على طلب التعليق الحصول على تعليق.

ويبرز هو نائب سابق لوزير الخارجية الأميركي، درس اللغة العربية، وشغل مناصب عدة في الشرق الأوسط، فضلاً عن خبرته السابقة في الدبلوماسية السرية.

وتأتي زيارة بيرنز للمملكة العربية السعودية في وقت تشهد العلاقة بين واشنطن والرياض أدنى مستوياتها منذ عقود. ومنذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا تعمّقت الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة والمملكة. وبحسب «وول ستريت جورنال»، فإن الخطر بالنسبة للولايات المتحدة يكمن في أن السعودية سوف تتعاون بشكل أوثق مع الصين وروسيا، أو على الأقل، قد تظل محايدة بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية لواشنطن، كما فعلت مع الأزمة الأوكرانية. وبحسب الصحيفة، فقد زار العديد من المسؤولين الأميركيين المملكة في العام الماضي، لمحاولة إصلاح العلاقات ومعالجة المخاوف السعودية بشأن التهديدات الأمنية من إيران والحوثيين الذين تدعمهم إيران في اليمن. ولكن مع معارضة الرئيس الأميركي جو بايدن لأي تنازلات واسعة للسعوديين؛ فشل المسؤولون في إحراز تقدم حقيقي على هذا الصعيد.

العراق

أسبوع قبل انتهاء مهلة الصدر

مقترح جديد لـ«الإطار التنسيقي»

قبل أسبوع من انتهاء مهلة زعيم التيار الصدري لتحالف «الإطار التنسيقي» لتشكيل الحكومة، قدم حلفاء إيران مبادرة لم تطرح جديداً

بغداد ـ **عادل النواب**

أعلن تحالف «الإطار التنسيقي»، الذي يضم عدداً من القوى السياسية العراقية الحليفة لإيران، عن مبادرة جديدة، قال إنها تهدف لحل أزمة تشكيل الحكومة المتعثرة منذ نحو ستة أشهر. وتأتي المبادرة قبل أسبوع على انتهاء المهلة التي قدمها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، نهاية مارس/ آذار الماضي، للتحالف بأن يتولى، خلال 40 يوماً، تشكيل الحكومة، من دون التيار الصدري.

ولم تحمل مبادرة «الإطار التنسيقي»، التي أعلن عنها فجر أمس الأربعاء، عقب اجتماع مطول لزعماء وممثلي التحالف ببغداد، أي بنود أو تصورات جديدة، إذ ما زال مصراً على تشكيل «حكومة توافقية»، وأن يكون ترشيح رئيس الوزراء من خلال «المكون الأكبر» المتمثل بالقوى السياسية العربية الشيعية حصراً من دون مشاركة الأخرين. وهذا الأمر يرفضه الصدر، الذي أكد مقربون منه، لـ«العربي الجديد»، استعداده لبدء حراك جديد لا يتضمن هو الآخر أي تغيير بموقفه بشأن تشكيل «حكومة أغلبية وطنية»، وكذلك عدم التنازل عن حقه في التحالف مع القوى الأخرى، في إشارة إلى تحالف «إنقاذ وطن»، الذي يضم الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف «السيادة».

وفي ملخّص لسرد مطول حملته مبادرة «الإطار التنسيقي»، عبر بيان رسمي من عدة صفحات وزّع على وسائل الإعلام، فإن أبرز ما جاء فيها أن منصب رئيس الوزراء من حق الأكثرية، ويجب الحفاظ عليه من خلال الكتل السياسية الممثلة لهذا المكون الأكبر. وتنص المبادرة على أن تسمية رئيس الوزراء يجب أن تكون من خلال كتلة سياسية شيعية واحدة، تتفق على تسميته فيما بينها، وهو ما يعني بطبيعة الحال سحب أحقية التيار الصدري بتشكيل الحكومة بصفته الفائز الأول بالانتخابات. كما تضمنت المبادرة أيضاً تعهداً بدعم رئيس الحكومة الذي يتم ترشيحه من خلال كتلة المكون الشيعي (الإطار التنسيقي والتيار الصدري) معاً، وتتحمل معاً مسؤولية فشله ونجاحه ومحاسبته. كما تحدثت عن حق المستقلين في تقديم مرشحهم لمنصب رئيس الوزراء، شرط أن تتم الموافقة عليه من قبل كتلة «المكون الأكبر». وتضمنت المبادرة إشارة إلى إعادة انتخاب رئيس البرلمان مجدداً، من خلال الحديث عن أهمية أن تحظى الرئاسات الثلاث، الجمهورية والبرلمان والحكومة، بموافقة جميع المكونات. وفي اتصال هاتفي، قال عضو بارز في التيار الصدري بمدينة النجف جنوب العراق، طلب عدم الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «المبادرة التي قدمها تحالف الإطار التنسيقي هي بمثابة إعلان عن فشله بتشكيل الحكومة، أو تفكيك تحالف إنقاذ وطن، كما كان يعمل طوال الأسابيع الماضية لإضعاف جبهة الصدر». وأضاف أن «المبادرة لم تأت بجديد، بل هي تأكيد على موقفهم السابق بحكومة محاصصة طائفية، قائمة على مبدأ هذه الوزارة لي وتلك الوزارة لك، ليستمر الفساد والتستر على الفساد والمجاملات على حساب الناس».

واعتبر العضو في التيار الصدري أن «بعض الفقرات التي حملتها ما يطلق عليها جزافاً المبادرة تعمق الأزمة ولا تحلها، مثل قضية إعادة انتخاب رئيس البرلمان، ومحاولة إدخال النواب المستقلين بقضية اختيار رئيس الوزراء، بدلاً من التيار الصدري بهدف المناكفة». وكشف عن «مبادرة حل حقيقية ومخلصة» سيطلقها تحالف «إنقاذ وطن»، بعد انتهاء مهلة الأربعين يوماً المقررة الأربعاء المقبل.

تضمنت المبادرة إشارة إلى إعادة انتخاب رئيس البرلمان

عضو في التيار الصدري: بعض فقرات المبادرة تعمّق الأزمة

من جهته، علّق عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني عماد باجلان على المبادرة التي أطلقها تحالف «الإطار التنسيقي» بالقول إنها «لن تحل أو تغير شيئاً». وأضاف لـ«العربي الجديد»، أن «إصرار قوى الإطار التنسيقي على إعادة تشكيل حكومة وفق المحاصصة الطائفية يُعمق الأزمة ولا يحلها، خصوصاً أن مبادرة الإطار التنسيقي أكدت على هذه القضية، وهي حكومة توافقية وفقاً لنظرية المحاصصة الطائفية. لذا نسأل نحن ما الجديد الذي حملته هذه المبادرة، غير أنها تأكيد على موقفهم السابق؟». وكشف باجلان أن «الأيام المقبلة ستشهد حراكاً سياسياً مكثفاً بهدف التحشيد لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، للمضي نحو تشكيل الحكومة الجديدة، وهناك مبادرات وحلول سوف يعلن عنها خلال الأيام القريبة من قبل الصدر وحلفائه لإنهاء الانسداد السياسي».

بدوره، وصف عضو التيار الصدري عصام حسين، في حديث مع «العربي الجديد»، المبادرة الجديدة بأنها «لا تستحق التعليق». وقال: «مبادرة ولدت ميتة مثل سابقاتها. جميع مبادرات الإطار التنسيقي تؤكد على تشكيل حكومة توافقية على غرار الحكومات السبع الماضية، وهذا ما يرفضه التيار الصدري ومن معه من القوى السياسية، السنية والكردية وجزء كبير من النواب المستقلين». وأكد هو الآخر استعداد التيار الصدري وحلفاءه معاودة حراكهم السياسي مجدداً، والذي يتركز على «حشد جمع 220 نائباً في البرلمان لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، حتى لو قاطعت قوى الإطار التنسيقي هذه الجلسة كما فعلت سابقاً. فالكل أدرك خطورة بقاء الوضع على ما هو عليه، دون تشكيل الحكومة الجديدة».

يتمسك الصدر بموقفه بتشكيل حكومة أغلبية وطنية (وليد كيليبلي/فرانس برس)

شرق غرب

كوريا الشمالية تطلق صاروخاً بالستياً

أطلقت بيونغ يانغ، أمس الأربعاء، صاروخاً بالستياً، بعد أسبوع من تعهد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بتسريع تطوير الترسانة النووية للبلاد. وأعلنت هيئة الأركان الكورية الجنوبية، في بيان، «إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ بالستي من سونان شمال بيونغ يانغ باتجاه بحر اليابان». وفي حين دان مجلس الأمن القومي الكوري الجنوبي إطلاق كوريا الشمالية الصاروخ، فإنه حثها، في بيان، على العودة إلى طاولة الحوار.

(فرانس برس، رويترز)

ألمانيا تنهي مشاركتها بتدريب جيش مالي

أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية كريستين لامبرخت (الصورة)، أمس الأربعاء، إنهاء مشاركة بلادها في مهمة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، لكنها مستعدة لمواصلة مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البلاد. وبررت إنهاء المشاركة في عملية التدريب بوجود خطر من أن الجنود الماليين الذين دربتهم ألمانيا يمكن أن يقاتلوا مع مرتزقة «فاغنر» الروس و«برتكبوا انتهاكات قاسية لحقوق الإنسان».

(رويترز)

إيران تخطط لإعدام سويدي بتهمة التجسس

نقلت وكالة «الطلبة» الإيرانية، أمس الأربعاء، عن مصادر قولها إنه بحلول 21 مايو/أيار الحالي، سيتم إعدام السويدي من أصل إيراني أحمد رضا جلالي، كان حكم عليه بالإعدام بتهمة التجسس لصالح إسرائيل. وكان جلالي، وهو طبيب وباحث في طب الكوارث، اعتقل في 2016 أثناء زيارة لإيران.

(رويترز)

وفاة اول رئيس لبيلاروسيا

توفي، أمس الأربعاء، أول رئيس لبيلاروسيا المستقلة، وأحد موقّعي اتفاقات «بيلوفيجسكايا بوشا»، التي أنهت وجود الاتحاد السوفييتي، ستانيسلاف شوشكيفيتش (الصورة)، عن عمر 87 عاماً، بسبب مضاعفات إصابته بفيروس كورونا، بحسب ما قالت زوجته لإذاعة «يورو راديو». وكان رؤساء الجمهوريات السوفييتية السابقة، روسيا بوريس يلتسين، وبيلاروسيا ستانيسلاف شوشكيفيتش، وأوكرانيا ليونيد كرافتشوك، وقعوا، في 8 ديسمبر/كانون الأول 1991، معاهدة تنظم حل الاتحاد السوفييتي.

(العربي الجديد)

الصومال: مقتل 10 جنود بوروندي

أعلن جيش بوروندي، أمس الأربعاء، أن عشرة من جنوده قتلوا في هجوم نفذته حركة «الشباب» على قاعدة لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وسط الصومال أول من أمس. وأشار الجيش، في بيان، إلى إصابة 25 جندياً بجروح، وفقد خمسة، فيما قتل 20 مهاجماً في الهجوم، الذي تبنته «الشباب»، على قاعدة شمال شرق مقديشو. وهذا أول هجوم على قاعدة لحفظ السلام منذ أن حلت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (اتميس) مكان القوة السابقة (أميصوم) في الأول من إبريل/نيسان الماضي.

(فرانس برس، رويترز)

تتحدث الباحثة السورية أنصار شحّود والبروفيسور في دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية في جامعة أمستردام أور أوميت أونغر، لـ«العربي الجديد» عن تحقيقهما بشأن مجزرة التضامن، وكيف خلصا في التحقيق إلى أن أمجد يوسف، الذي ارتكب المجزرة، هو صناعة مؤسسة عسكرية ترتكب الإجرام

حفرة الموت توثّق سياسة نظام يمتهن الإجرام والإبادة

مجزرة التضامن

أنصار شحّود وأور أوميت أونغر يرويان لـ«العربي الجديد» تفاصيل التحقيق

أمستردام ـ **ديمة ونوس**

لم تعرف أنصار شحّود أنها إن تركت مدينتها المدمّرة حمص في العام 2013 متّجهة إلى بيروت، ستعثر على نفسها بعد سنتين فقط في جامعة أمستردام. إلا أن تلك الرحلة تبدو بديهية أو منطقية، وكان نفقاً ضاحايا. عصب أعينهم فلم يشاهدوا موتهم، بل سمعوه. وأنصار لم تكتفِ بالتسلل إلى تلك الحفرة المظلمة، ولم تكن مجرّد متفرّجة توثّق أعداد الضحايا، وتحصي أنفاسهم اللاهثة على حافة الموت. استعارت جسداً آخر وسمّته «أنا»، وراحت تتجوّل وراء جلده بين تلك المجموعات التي قتلت، وتفنّنت في القتل وعذّبت واغتالت وامتهنت العنف. ظلّت تتجوّل بينهم حتى عثرت عليه، صاحب قبعة الصيد، والندبة التي تحفر وجهه. إلا أنه كان قد اكتسب وزناً بعضلاته المفتولة، وترهّلت وجنتاه بعد ثماني سنوات على ارتكابه تلك الجريمة. لن تتكفّي أنصار السورية وصاحبة القضية أولاً، والباحثة ثانياً بالعثور عليه، بل ستوقع به كما أوقعت بغيره من مرتكبي «جرائم الحرب»، أو المشاركين فيها، أو الشاهدين عليها. كانت تحتاج إلى اعتراف مباشر بارتكاب القتل وممارسة العنف.

تصوير المذبحة

يوثّف التحقيق الذي نشر في مجلة نيو لاينز كيف قام كلّ من أمجد يوسف ونجيب الحلبي، في 16 إبريل/ نيسان من عام 2013، بإعدام 41 شخصاً، قرب مسجد عثمان في حي التضامن جنوبي دمشق، عبر إلقاء بهم في حفرة أعدت لهذا الغرض. وبعد إطلاق النار على الضحايا واحداً تلو الآخر، اضرم الجناة النار في جثث ضحاياهم عبر احراق إطارات سيارات وُضعت فُسيفساء في قعر الحفرة. ويكشف التحقيق كيف كانت تنفذ عمليات الاعدام بدم بارد. وخلال المجزرة التي أنجزت في يوم واحد وتم تصوير تفاصيلها كاملة، يقوم الجناة بإيهام بعض الضحايا بأنهم يمرون عبر منطقة معرّضة لنيران القنّاصة، فيصرخ نجيب بالضحية ويشتمه، دافعاً إياه نحو الحفرة ومُطلقاً النار عليه بينما لا يزال في الهواء أثناء سقوطه.

أنهما لا يزالان عالقين في قعرها. ليس بديهياً الخروج منها بعدما أمضيا فيها أكثر من سنتين بحصيان عدد الضحايا، ويحاولان اقتفاء هوياتهم وهوية من قتلهم. جرت العادة أن يخفي المجرم وجهه أثناء القطائع التي يرتكبها بضحاياه، إلا أن أمجد يوسف، في الفيديو المسرّب، لم يخفِ ملامحه، بل أخفى ملامح ضحاياه. عصب أعينهم فلم يشاهدوا موتهم، بل سمعوه. وأنصار لم تكتفِ بالتسلل إلى تلك الحفرة المظلمة، ولم تكن مجرّد متفرّجة توثّق أعداد الضحايا، وتحصي أنفاسهم اللاهثة على حافة الموت. استعارت جسداً آخر وسمّته «أنا»، وراحت تتجوّل وراء جلده بين تلك المجموعات التي قتلت، وتفنّنت في القتل وعذّبت واغتالت وامتهنت العنف. ظلّت تتجوّل بينهم حتى عثرت عليه، صاحب قبعة الصيد، والندبة التي تحفر وجهه. إلا أنه كان قد اكتسب وزناً بعضلاته المفتولة، وترهّلت وجنتاه بعد ثماني سنوات على ارتكابه تلك الجريمة. لن تتكفّي أنصار السورية وصاحبة القضية أولاً، والباحثة ثانياً بالعثور عليه، بل ستوقع به كما أوقعت بغيره من مرتكبي «جرائم الحرب»، أو المشاركين فيها، أو الشاهدين عليها. كانت تحتاج إلى اعتراف مباشر بارتكاب القتل وممارسة العنف.

لولا «الانسنة» لَما تحدثت إليه

عن اللقاء به، والخوض في حياته اليومية، والنظر إلى عينيه عبر شاشة الكومبيوتر والإصغاء إلى أحاديثه على مدار الأشهر، تقول أنصار، في لقائها مع «العربي الجديد»: «لم أكن أنظر إليه إلا كإنسان. لو كنت مكانه وعشت الظروف التي عاشها، لتحوّلت ربما إلى ما هو أشرس. لولا هذه «الأنسنة» لما تمكنت من التعرّف إليه والحديث معه»، وتضيف: «الأنسنة تختلف تماماً عن التعاطف. في لحظات كثيرة، كنت أتعاطف مع بعض من التقي بهم عبر العالم الافتراضي، أشخاص موالون للنظام، لكنّهم لم يتورّطوا في الدم السوري. أمجد متورّط. أمجد ابن المؤسسة ويصعب التعاطف معه. لديه هوية أعلى من تلك الهويات الطائفية الفرعية. الهوية العسكرية هي الأعلى والأقوى». وتتابع: «خضنا أور وأنا نقاشات كثيرة مع أصدقاء يعملون في الشأن ذاته، في محاولة لفهم هذه الشخصيات وفككتها. التدريب العسكري، وما يتعرّضون له من إهانات يومية، يصنع منهم أشخاصاً قساة، ويصبح العنف مجرّد ممارسة وظيفية، كالكتابة والتمثيل والطب. وأمجد بهذا المعنى ليس ضحية، بل صناعة وإنتاج مؤسسة عسكرية ترتكب الإجرام».

امجد صنيعة محيطه

يحكي أور عن منهجية البحث الاستقصائي الذي أعدّاه، وعن المخاطر الكثيرة المرافقة له. بعض زملائه في الجامعة يركّزون في أبحاثهم وعملهم مثلاً على العلاقة مع «المرتكبين» و«الجناة»، وعلى خطر التعاطف معهم، ما يحيل إلى تبرير تلك الجرائم والسلوكيات: «والد أمجد ضابط مخابرات، فما هي فرصته لأن يكون مختلفاً؟ والدي مثلاً مدرّس في الثانوية العامة، وأنا صرت مدرّساً في الجامعة. أمجد صنيعة محيطه، وإن كان ذلك لا يخفف من فداحة جرائمه، إلا أنه يشرح لنا ما يمكن أن تصنعه البيئة المحيطة المشجّعة على الإجرام وعلى ممارسة العنف». يكتسب عملهما أهمية إضافية لانطلاقه من البحث الأكاديمي. فمعظم الدراسات والأبحاث المتعلّقة بسورية، أو بأي رقعة حرب أخرى، تنطلق من ردّة فعلها على جريمة بعينها، بينما جاء فيديو «مجزرة التضامن» ليدعم ما كانا قد بدأ به قبل سنوات: البحث في جذور العنف وآلياته استناداً لعملهما في قسم الهولوكوست والإبادة الجماعية.

ترى أنصار أن «الخوف الوجودي يحيل إلى العنف السلطة السياسية قالت منذ اليوم الأول إن الشخص الآخر، المضاد، هو تهديد، وإن لم تقضوا عليه، قضى عليكم. الخوف عامل أساسي. حتى التظاهرات السلمية صارت تهديداً لوجود الآخر. النظام جزهم إلى العنف، قال لهم إن لم تحملوا السلاح لن تعيشوا، لأنني لن أستطيع حمايتكم». يحكي أور عن الخوف بطريقة مختلفة، فهو لم يعشه، لكنه كان شاهداً عليه في أعين الهاربين من الحروب والقمع، والبلدان التي تحكمها المخابرات، ممن التقى بهم خلال السنوات الماضية. يرى أور أن «الخوف بات جزءاً من الهوية السورية». ثمة عائلات، خرجت بأكملها من سورية، لم تعد لديها صلات مع الداخل، ومع ذلك، يُثقلها الخوف في أوروبا. الخوف يشلّ القدرة على التغيير وعلى القيام بعمل سياسي منظّم مرافق للثورة». ويقول إن «الفرق محزن بين طلابي الهولنديين في الجامعة وطلابي السوريين. طلبت منهم مرة أن يرفعوا أيديهم إن كانوا ضدّ الملك. معظم من رفعوا أيديهم كانوا من الطلاب الهولنديين، لأنهم يريدون نظاماً جمهورياً، بينما يخاف الطلاب السوريون من هذه الـ«ضد»، التي تودي بصاحبها في بلد كسورية إلى المجهول. الخوف يشلّ القدرة على الرفض وأيضاً على التفكير. إنه طبقة جلد ثانية بالنسبة للسوريين».

أنصار التي عاشت خوفاً كبيراً خلال تواجدها في سورية وبعد خروجها منها، اختارت للمرة الأولى أن تظهر إلى العلن عبر التوقيع باسمها الحقيقي على الدراسة المنشورة في الصحافة العربية والأجنبية وفي تقرير صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، لأنها ضجرت من الخوف. وتقول: «إن انتهى الخوف، ينتهِ النظام». إلا أن خزّان الخوف في الذاكرة الجمعية السورية لا ينضب كما جرائم النظام. والخوف، الذي يبدأ محسوساً وواضح المعالم من الآخر الذي يشكّل خطراً على البقاء، يتحوّل مع مرور السنوات إلى خوف مبهم من أي آخر، وإلى عجز عن الخوض في المسائل الأساسية، خشية الوقوع في الخطأ وفي المساءلة والمحاسبة والتنميط وثم التخوين. كما عبّر عنه أور، يتراكم الخوف طبقة بعد الأخرى، ويكتسب سماكة تجعله غير محسوس. هذا ما جعل ردود الفعل حول الدراسة متباينة جداً بحسب الباحثين، فهما طرحا للنقاش مواضيع ما زالت تنتمي إلى «المحرّمات»، ولم يبدأ السوريون الخوض بها بعد. يقول أور إن ردود الفعل حول الفيديو المسرّب، والتقرير الذي نشراه، والتي عبّر عنها كثيرون، عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو في وسائل الإعلام، جاءت سطحية في كثير من الأحيان وخاطئة.

ويضيف: «صحيح أن ما نشرناه يحيل إلى مسائل كثيرة، كالطائفية وغيرها، إلا أننا قررنا التركيز على أمور معينة بشكل عميق، كدور الطائفية وتعريفها في سورية. التغريدات والتعليقات التي جاءت حول عملنا، كانت في كثير من الأحيان سطحية ومغلوطة. وعندما قلنا إننا لم نعثر على خطاب طائفي في 27 فيديو شاهدناها عن مجازر وعمليات إبادة جماعية، فهذا حقيقي». لم ينسَ السوريون بعد أوجاع السنوات العشر الماضية، إلا أن الرداءة التي وصلت إليها حالتهم، وقتامة حياتهم اليومية، أغلقتا الحفرة إلى حين، وأقفلتا أعينهم على مشاهد العنف والقتل، وحلّت أحاديث الجوع والبرد وفقدان الحاجات الأساسية محلّ تمثيل النظام بالجسد السوري. الفيديو المسرّب والبحث المرافق له، وهذا الجهد الجماعي الذي قام به أشخاص تحرّروا من مخاوفهم بعض الشيء، أعادت فتح الحفرة، وذكّرت برائحة الموت والعنف، وبالسؤال عن الكراهية أيضاً.

أعاد طرح الفرضية حول قدرة ملايين السوريين على العيش المشترك، وعلى تجاوز خزّان الخوف والتحايل على ذاكرة السنوات العشر الماضية.

الحقيقة أهم من المحاسبة

تقول أنصار إن «الحقيقة أهم من المحاسبة. وإن السوريين قادرون على العيش معاً مجدداً، لكنهم بحاجة ماسّة للتعامل مع الماضي دون إقصاء الآخر ودون تجاهل سرديّته. عليهم الاعتراف بالخطأ. لن نستطيع العيش معاً إن لم نتصارح بما اقترفناه». ترى أنصار أن الحديث عن الماضي دون حقد أو نقمة، أو محاولة لتهميش الآخر المختلف عنّا، من شأنه أن يهزم الجهاز الأمني الذي يخاف من الحقيقة. وتقول إن «المشكلة أنّ مفهوم الضحية، الذي يمكن تعميمه على الأكثرية في الحالة السورية، يُقدَّم بطريقة انتقامية وليست حقوقية. الضحية تمتلك حقوقاً، وليس الانتقام هو السبيل لنيلها». إلا أن السوريين كما تعتقد أنصار لا يمتلكون أرضية مشتركة. ثمة نبذ متبادل بين ضحايا الهاربين وبعض المقيمين في مناطق النظام، والكلّ يدفع ثمن أفعال البعض. وتقول: «مجرّد أن تكون من حي الزهراء الموالي للنظام في حمص على سبيل المثال فأنت مجرم، وابن حي السبيل سيقاتل ابن حي الزهراء من دون أن يعرفه، والعكس صحيح. المشكلة أنهم تقاتلوا وقاتلوا بعضهم، قتلوا وقُتلوا وكرهوا دون أن يعرفوا عن بعضهم شيئاً».

وحتى إن كانت انتهاكات النظام لا تقارن بتجاوزات المعارضة، إلا أن هذه الأخيرة أخطاء، بحسب أنصار، في اقتحامها المسلّح لحي التضامن وإقدامها على الخطف، ما دفع إلى مزيد من العنف. خاصة وأن حي التضامن يضمّ أشخاصاً لم يتورّطوا في الدم السوري. وتعتبر أنصار أن التسليح ردّ فعل طبيعي للدفاع عن النفس، إلا أن دخول مجموعات مسلّحة إلى مناطق مختلطة، كحي التضامن، هو قرار سياسي. وتقول: «عنف ضُدّيل من جانب المعارضة كان كفيلاً بإشعال مخاوف الآخر، وبالتالي إشعال جرعة أكبر من العنف». تبدو الأحاديث عن النزعة الإقصائية، أو عن الرغبة بالانتقام، ترفاً أو تنظيراً في ظلّ افتقار السوريين وعائلات الضحايا بشكل أساسي للعدالة والمحاسبة.

يرى أور أن النقمة ستلعب دوراً كبيراً في سورية، كما أن ثقافة المنطقة العربية لا تساعد على تحييد هذا الدور، لأنها ثقافة غير متسامحة عموماً، وتعتمد مبدأ العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم. ويقول إن «لم يخرج من سورية شخص كنيلسون مانديلا ستشهد تلك المدن التي فتك النظام بأهلها انتقاماً مريراً. غياب العدالة يولّد النقمة والحاجة للانتقام». والانتقام بمعناه المجازي الذي لا يخلو من المبالغة، يتحوّل إلى واقع. ويضيف أور: «أمجد انتقم لأخيه، لكنه قتل في المقابل أكثر من 300 شخص! هنا خطورة الأمر. أن يتحول التعبير المجازي عن الرغبة برؤ الصاع صاعين إلى حقيقة. وهذا ما شهدناه في حالة أمجد، وفي حالة أشخاص كثيرين غيره. فعله الانتقامي ينتمي إلى الفانتازيا».

أمجد يختصر اليوم كل الإجرام الذي شهده العديد من المناطق السورية منذ انطلاق الثورة قبل 11 سنة. كما يختصر الظلم الذي يعيشه أهالي الضحايا. برغم فداحة ما ارتكبه (وما شاهدناه هو بعض تلك الجرائم فقط) إلا أنه لا يزال حرّاً طليقاً، يتجوّل في أحياء دمشق، بينما الملايين من السوريين لاجئون أو مهجّرون أو مغيّبون. وكيف لنا أن نحلم بأن تغيّر تلك المشاهد المرعبة المعادلة، وأن تُسقط نظاماً فاق إجرامه الخيال، ونحن لم نشهد بعد ولا ومضة عدالة واحدة، باستثناء الجهود الجبّارة التي بذلها حقوقيون سوريون في ألمانيا، وأدّت إلى بعض المحاكمات. وبالعودة إلى الرغبة بالانتقام وعلاقتها بغياب العدالة، تقول أنصار إن من حقّ السوريين أن يكرهوا، شرط ألا تؤدي تلك الكراهية إلى العنف. وتوضح: «ثمة ما يقارب 5 ملايين سوري توزّعوا في العنف برابي. بدءاً من الذي اقتاد الناس إلى السجون، وصولاً إلى الذي قدّم لهم الطعام، أو سلبهم حقّهم في تناول الطعام، مروراً بمن شارك في حفر تلك الحفرة، أو ذلك الذي أبلغ عن جاره. ماذا نفعل أمام هذا الرقم المرعب؟ هل نقصي 5 ملايين سوري متورّطين بشكل أو بآخر بالعنف، أم نبحث عن آلية عدالة تناسب الحالة السورية، بحيث تُحفظ الذاكرة دون أن تعالج بالعنف؟». المعضلة تكمن في أن حجم التضحيات التي قدّمتها الأكثرية السورية، وحجم الخسائر البشرية والعاطفية والمادية يُفقدان هذه السردية أهميتها التاريخية المستقاة من تجارب شعوب أخرى تعرّضت للإبادة الجماعية أو للمجازر والعنف المنهج. إذ كيف يمكن لمن سرقت منه البراميل الموجّهة على مناطق بعينها أعزّ من يملك أن يقبل بالسردية القائلة إن النظام ليس طائفياً، وإن أمجد لم يقتل بدافع طائفي، بل بدافع انتقامي ضدّ كل من يخالفه الرأي بغض النظر عن انتمائه الضيّق. يقول أور في الإجابة عن السؤال حول العلاقة بين السردية والتجارب البشرية: «العنف يكتب تاريخ المجتمعات ويقسّمها إلى شرائح. في البوسنة مثلاً، أغلبية الناس اعتبروا أنفسهم بوسنيين، لكن عندما أتى المتطرفون القوميون من صربيا قتلوا الناس برقياً فاعادوا تقسيمهم». ويضيف: «العنف يؤدي إلى تلك التقسيمات الجديدة. كثيرون اعتبروا سابقاً أنهم سوريون قبل كل شيء. إلا أن العنف الذي بدأ على أساس طائفي، ساهم في تلك التقسيمات الطائفية وأنشأها. ثمة فرق بين الطائفية والتقسيم. العنف يؤدي إلى التقسيم وليس العكس». ويوضح أنه «في الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا في العام 1994 مثلاً، أجبر المتطرفون من الهوتو باقي الروانديين على أن يتخلّوا عن انتمائهم الأوسع، ويختاروا في لحظة مصيرية انتماءهم الضيّق أو يفقدوا حياتهم. ليست الهوية هي التي تنتج العنف، بل العنف هو الذي ينتج تلك الهويات المتعددة والمتناحرة». ترى أنصار أن النظام استطاع أن يخترق بمؤسّساته العسكرية كل مفاصل المجتمع والدولة السورية، فجيّش المجتمع وعسكر الحياة. وتقول: «هو الذي أسّس للطائفية في سورية واستخدمها أداة سياسية يستبدّ بها عند كل أزمة. (الشعب السوري واحد) ليس سوى شعار. الشعب السوري لم يكن قادراً ولا مرة على الانتماء لهوية واحدة، هوية المواطنة. لم يكن قادراً لأن النظام سلبه هذه اللحظة». ومع أن الشعب السوري ليس واحداً من وجهة نظر أنصار، إلا أن الطرفين باتا مدركين أن النظام هو الذي أوصلهما إلى هذه الحالة العدمية وإلى هذا الحدّ من العنف. وتقول: «كلا الطرفين خسر، كل الطوائف والمذاهب من مجرمي الحرب إلى ضحاياهم. الكلّ خسر معركته بسبب النظام، والكلّ ضحية للنظام». وكما ساهمت سياسة النظام الإقصائية عبر عقود في تضييق الخيارات أمام السوريين وفي إلغاء أي أفقٍ للتغيير، ساهمت إقصائية بعض القوى المعارضة في انسحاب شرائح كثيرة من صفوف المعارضة لتعود إلى كنف النظام.

امجد يوسف يقتاد احد الضحايا الى الحفرة (لقطة من الفيديو المسرب للمجزرة والمأخوذ من ذا غارديان)

إعادة اعتبار للضحايا

«أن نحكي قصة المجزرة الموثّقة هو إعادة اعتبار للضحايا واعتراف بهم وبكينونتهم وبتضحياتهم الحفرة كادت تصبح من الأساطير. يروي أهالي الحي والأحياء المجاورة شكوكهم حول وجود حفرة، تراودهم الكوابيس من فكرة وجودها، يعانون في منطقة تابعة للنظام تماماً، لكنهم ليسوا متآكدين. من حقّهم أن يعرفوا هوية المجرم»

تقول أنصار. عندما وصلته تلك المقاطع المسجّلة من مجزرة حي التضامن، لم يفكّر أور سوى بالعمل عليها كمقاطع مصوّرة. إلا أن أنصار رأت سياقاً أوسع لهذه الفيديوهات التي تعبّر بشكل أو بآخر عن عملية التطهير الجارية في سورية، إضافة إلى التهجير والاغتصاب ومصادرة الممتلكات الخاصة العامة. يقول أور: «ارتأت أنصار أن نضع هذه الفيديوهات في السياق الصحيح والأوسع لما يجري في سورية. لأن ثمة فرقاً بين المجزرة والإبادة الجماعية. فالمجزرة هي لحظة ارتكاب فعل القتل، أي اللحظة التي أردى فيها أمجد 41 مدنياً في الفيديو الذي انتشر قبل أيام، خلال فترة زمنية لا تتجاوز نصف ساعة». ويضيف: «نعم هذه مجزرة. بينما الإبادة الجماعية هي سياسة المجازر في فترة زمنية ممتدة يسعى النظام من خلالها إلى تدمير المجتمع وتفتيته. ثمة فرق بين المجزرة كلحظة، وبين الإبادة الجماعية كفترة، والهدف هو «التطهير». حتى أن النظام نفسه استخدم هذه المفردة في الكثير من المناسبات. والنظام السوري ارتكب الجريمتين معاً، المجازر والإبادة، التطهير والتدمير».

ماتت «أنا» وسُلّمت الفيديوهات كلّها للشرطة الهولندية والألمانية عسى أن تخطو في طريق العدالة والمحاسبة. أنهى أور وأنصار مهمّتهما في الوصول إلى مرتكب المجزرة أولاً. وفي البحث في خبايا هذا «الصندوق المغلق» كما يسمّيه أور الملقّب بـ«أبو خليل». إلا أن الإنجاز الأكبر بالنسبة إلى أنصار إلى جانب الكشف عن مجزرة موثّقة وعن هوية مرتكبيها، هو النقاش الذي فتحته في الداخل، وحالة الرفض والاستنكار التي وصلتهما بعدما شهدا العديد من العائلات الأقرب إلى النظام منها إلى المعارضة.

> **أونغر: لا نرى حماسة لدى الدول الغربية لوضع حدّ للمساءلة**
>
> **شحّود: خزّان الخوف في الذاكرة الجمعية السورية لا ينضب**

أمجد يوسف صورة صغيرة ومختزلة للمجرم الحقيقي

نبش خبايا النظام السوري جاء للعثور على أدلّة مباشرة تدينه، وتدلّ من جديد إلى الجرائم التي ارتكبها بدم بارد طيلة سنوات الثورة. والإجرام يحتاج إلى صورة بعينين، وملامح وجه، وحياة يومية وعضلات مفتولة أو متهدّلة. يحتاج إلى تفاصيل حسّية كثيرة ليخرج من منطقة المجرّد والعبثي. وهذا ما تحقق من خلال لجوء منفذي مجزرة التضامن إلى تصوير المذبحة وتوثيقها. نفلت بالصورة والصوت تفاصيل الجريمة التي لا يتحمل مسؤوليتها فقط من ارتكبها بسلاحه.

أمام الخسارات الفادحة التي مني بها ملايين السوريين، تصبح مفردة «النظام» فضفاضة، ولا تخلو من التهرّب من المسؤولية. يُمكن القول إن النظام السوري كلّه شارك في المذبحة السورية. إلا أن شخصاً واحداً، أو عدة أشخاص، هم المتورّطون حقاً بالدم السوري. هم من أصدر الأوامر وهم من خطّط لعمليات «التطهير» تلك.

«مجزرة التضامن» تحمل اليوم صورة أمجد يوسف الذي اختصر بملامحه هوية كلّ المتورّطين بالقتل والعنف. والضحية تحتاج إلى صورة محدّدة ترمي عليها ألم الفقد، تتأمّلها بدقّة كلّما استبدّ بها الإحساس بالظلم، تمرّقها، وربما تسحقها بين أصابعها، كي تنقضي الرغبة العابرة بالانتقام، إن كانت عابرة. فأين يذهب أهالي الضحايا بفيض الإحساس بالقهر ولوعة الفقدان؟ يحتاجون إلى صورة، إلى ملايين الصور. والصورة هنا تعني أشياء كثيرة في الذاكرة الجمعية السورية. صور الأب والابن والأخ، ألغت لعقود أي احتمال لصور أخرى، بما فيها الصور الشخصية. كل الجدران تختنق بصورهم، بما فيها جدران الروح وجدران اللاوعي.

الصورة كانت أماناً بالنسبة إلى ملايين السوريين. يعلّقون صورة الديكتاتور ليأمنوا جانبه، ليبعدوا عنهم الشرّ، وأي شكّ بولائهم، أو باقترافهم ما قد يودي بهم إلى تلك الحفرة. الحفرة أيضاً ليست جديدة، وإن تبدّلت طرق التعبير عنها على مرّ السنوات. الفرق الوحيد بين صورة بشار الأسد وأمجد يوسف اليوم هو التسلسل الهرمي في إعطاء الأوامر وتنفيذها.

يقول البروفيسور في دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية في جامعة أمستردام، أور أوميت أونغر: «أمجد صورة صغيرة ومختزلة للمجرم الحقيقي. المهم هو التسلسل الهرمي للنظام. تصل الأوامر من بشار الأسد إلى أمجد عبر التسلسل. أمجد استخدم البلدوزر لتخريب المقبرة الجماعية، للعبث بذاكرة السوريين وذاكرة العالم عن الإبادة الجماعية. البلدوزر ليس فكرة أمجد بالتأكيد، لأنه لا يملك تلك «الموهبة» أو الحنكة. هذه أوامر تأتي من رأس النظام شخصياً».

الباحثة السورية أنصار شحّود لا ترى أنّ صورة أمجد اختزالية بهذا المعنى، حتى وإن حملت بين تجاعيدها صورة القاتل. وتقول: «وجه أمجد البارد وتضاريسه القاسية، وارتكابه لفعل القتل بدم بارد، يقدّم دليلاً واضحاً ومثالاً حيّاً لما ارتكبه النظام، متمثّلاً ببشار الأسد، أساس الإجرام في سورية. السوريون لم يروا بشار الأسد يحمل سلاحاً ويمزّق بيديه أجساد السوريين، لكنّهم متآكدون من أنّه المجرم الأساسي. أمجد هو صورة القاتل، وانتشار تلك الصورة قبل أيام، ذكّر الناس بضرورة البحث عن القاتل الحقيقي».

وتذهب أنصار إلى أبعد من ضحايا «مجزرة التضامن» إذ إنها رأت كيف فتحت صورة أمجد ذاكرة السوريين وجراحهم مجدداً. ما إن سُرّب الفيديو والدراسة حتى تناقل سوريون كثر صوراً لمجرمين آخرين. وترى أنصار أنّ هذا العمل الاستقصائي شجّع الموالين حتى على استعادة سرديّتهم، فراح الكثير من بينهم يستعيد صوراً أخرى لمجازر وانتهاكات راحوا هم ضحيّتها، كمجازر «داعش» في مدينة الطبقة في الرقة وتخاذل الجيش وقتها، أو مجزرة «عدرا العمالية» أو مجازر صلنفة.

ديمة...

امجد يوسف في مكتبه (موقع مجلة نيو لاينز)

نجيب الحلبي أثناء المجزرة (لقطة من الفيديو المسرب للمجزرة نشر على موقع الجمهوريف.نت)

امجد يوسف خلال إمساكه بأحد الضحايا (لقطة من الفيديو المسرب للمجزرة نشر على موقع مجلة نيو لاينز)

حساب آنّا على فيسبوك (موقع الجمهوريف.نت)

البروفيسور أور اوميت اونغر (العربي الجديد)

ينتظر آلاف السوريين وسط العاصمة دمشق أي خبر عن أبنائهم المعتقلين في سجون النظام، بعدما أصدر رئيس هذا النظام بشار الأسد «عفواً» رئاسياً يوم السبت الماضي. يأتي ذلك بينما تؤكد مصادر عدة أن عدد من أفرج عنهم إلى الآن محدود، في الوقت الذي صدمت فيه صور وحالة بعض المعتقلين المطلق سراحهم الرأي العام

أهالي المعتقلين في الشوارع بانتظار أي خبر

عفو الأسد وإذلال السوريين

غازي عنتاب ـ **أمين العاصي**

ينتظر آلاف السوريين وسط دمشق، الإفراج عن ذويهم من سجون النظام (لؤي بشارة/فرانس برس)

«لم يخرج يوسف إلى الآن. أخشى أن يكون قد مات في السجن». بهذه العبارة يلخص أبو يوسف حالة القلق التي تعتريه بينما ينتظر منذ يومين في وسط العاصمة السورية دمشق مع آلاف الآباء والأمهات، لمعرفة ما إذا كان أبناؤهم سيخرجون من المعتقلات، وفق «عفو» من رئيس النظام بشار الأسد أصدره يوم السبت الماضي، ويبدو أنه لم يستفد منه إلا عدد محدود من بين أكثر من 132 ألف معتقل على خلفية المشاركة في الثورة. ويقول أبو يوسف، الذي اعتقل ابنه منذ 8 سنوات بسبب مشاركته في تظاهرات سلمية مطالبة بالتغيير السياسي، لـ«العربي الجديد» إن نجله «كان في السنة الأخيرة من دراسته الجامعية. دخل المعتقل وعمره 22 عاماً وهو الآن تجاوز الثلاثين إذا كان ما زال حياً. أتمنى أن أراه حراً أو على الأقل أعرف عنه شيئاً».

ويحمل أبو يوسف وغيره الآلاف من السوريين صور أبنائهم المعتقلين ويجوبون الشوارع في دمشق، لعل أحد المفرج عنهم يعرف أحداً منهم أو يكون قد رآه في سجن ما من عشرات السجون التي زج بها النظام السوري عدداً غير معروف من السوريين على مدى سنوات، وقتل الآلاف منهم تحت التعذيب.

تعذيب السوريين داخل المعتقلات وخارجها

«لم أحتمل رؤية آباء وأمهات ينتظرون تحت جسر (الرئيس) وسط دمشق. إنهم يتقنون تعذيب الناس داخل المعتقلات وخارجها»، يقول كاتب مقيم في العاصمة السورية لـ«العربي الجديد». ويضيف مفضلاً عدم ذكر اسمه «مشاهد المفرج عنهم بعد سنوات قضوها في الأقبية المظلمة وقد فقدوا ذاكراتهم، أو عقولهم، موجعة. هذه المشاهد لا تدع مجالاً لشك في أن سورية كلها تحولت إلى سجن كبير بلا أبواب». وبدأ النظام السوري الإفراج عن معتقلين على دفعات بعد صدور «عفو» من بشار الأسد السبت الماضي عما أسماها بـ«الجرائم الإرهابية»، في محاولة لوسم المعتقلين بصفة الإرهاب. وشمل هذا «العفو» حتى أمس الأربعاء، عدداً محدوداً من المعتقلين ربما لا يتجاوز الـ 200 معتقل، في ظل أنباء عن أنّ الأيام المقبلة ستشهد خروج دفعات أخرى. وقالت وزارة العدل التابعة لحكومة النظام، أمس، إنه «جرى الإفراج عن عشرات المعتقلين المشمولين بالعفو خلال اليومين الماضيين»، مشيرة إلى أنه «سيتم استكمال إجراءات إطلاق سراح الموقوفين تباعاً».

صدمة من حال المفرج عنهم

ولطالما كان ملف المعتقلين والمخفيين قسرياً والمغيبين، هو الأكثر إيلاماً بين ملفات القضية السورية المتعددة، إذ رفض النظام مقاربة هذا الملف على طاولات التفاوض منذ عام 2014، بل كان يفرج بين وقت وآخر عن قوائم الذين قُتلوا من هؤلاء تحت التعذيب أو بسبب عدم وجود رعاية صحية في السجون. وصُدم الشارع السوري من مشاهد المعتقلين المفرج عنهم، إذ فقد البعض منهم ذاكرته أو عقله، أو خرج بوضع صحي مريع، وهو ما يعكس الأوضاع داخل معتقلات النظام المتعددة. ويصف المحامي والحقوقي، وكبير المفاوضين السابق في المعارضة السورية، محمد صبرا، في حديث مع «العربي الجديد» ما يحدث الآن في شوارع دمشق من إخلاء سبيل بعض المعتقلين في سجون نظام بشار الأسد بأنه «استكمال للجريمة الأصلية التي ارتكبتها مافيا بشار باختطافهم من دون أي مسوغ قانوني».

> شمل «عفو» الأسد حتى أمس عدداً محدوداً من المعتقلين

ويضيف «ما يحدث دليل إثبات تقدمه مافيا بشار بنفسها على هول الجرائم التي ارتكبتها... صور المخطوفين المفرج عنهم وصور الأهالي وهم ينتظرون أي خبر عن أبنائهم، تثبت أننا في مواجهة مافيا وليس جهاز دولة قضائيا بأي معيار من المعايير». ويشير صبرا إلى أن «الدول عندما تصدر قوانين عفو، تصدر معها لوائح بأسماء من يشملهم العفو، وتحدد بجانب كل اسم نوع الجريمة المتهم بها وقانون العفو والمادة القانونية المسوغة لشمول جرمه بقانون العفو». ويقول صبرا إن «كل هذا غائب عن المشهد في سورية، لأن هناك تشكيلا عصابيا وليس نظام حكم». ويتابع أن «أغلب المخطوفين الذين أفرج عنهم، خرجوا بحالة صحية ونفسية مروعة ومؤلمة، بينما يبقى عشرات الآلاف رهن الاختطاف أو المصير المجهول».

ويعتقد صبرا أن النظام «أراد تقديم مادة إعلامية لإشغال الرأي العام عن مجزرة التضامن، ولذلك قام بإخلاء سبيل بضع عشرات من المعتقلين، وهذا يثبت ليس عدم جديته فحسب، بل أيضاً مستوى انتهاكه لكل القوانين الوطنية والدولية». وكانت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية كشفت أخيراً تفاصيل مجزرة بحق عشرات المدنيين (فلسطينيين وسوريين) ارتكبتها الأجهزة الأمنية في حي التضامن جنوب دمشق عام 2013، بطريقة وحشية حيث قتلت هؤلاء ثم أحرق الفاعلون جثث القتلى.

لا إحصائيات بعدد المفرج عنهم

ولا توجد حتى اللحظة إحصائيات حول عدد الذين خرجوا من السجون وأبرزها سجن صيدنايا سيئ الذكر بريف دمشق والذي شهد أكثر أعمال التعذيب وحشية، ما أفضى إلى مقتل عدد كبير من المعتقلين. وتؤكد «الهيئة السورية لفك الأسرى والمعتقلين»، وهي منظمة إنسانية مدنية تطوعية، أن «هناك تهويلاً إعلامياً بعدد المعتقلين المفرج عنهم». من جهته، يقول أحد مؤسسي «رابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا»، دياب سرية، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «ليس هناك إحصائية رسمية لعدد المفرج عنهم حتى أمس الأربعاء»، غير أنه يشير إلى أن النظام «لم يفرج سوى عن نحو 150 معتقلاً من صيدنايا ومن سجون في السويداء أو حلب وحماة»، مضيفاً أن العدد قابل للزيادة. ويوضح سرية أن «نصف المفرج عنهم من سجن صيدنايا أحكامهم منتهية منذ أشهر، وعلى الرغم من ذلك كانت الأجهزة الأمنية تحتفظ بهم»، مشيراً إلى أن «القوائم التي تُنشر على وسائل التواصل كلها غير صحيحة». ويصف سرية (وهو معتقل سابق في صيدنايا) مشاهد الأهالي في شوارع العاصمة السورية دمشق وفي بلدة صيدنايا شمال شرقي دمشق بـ«المؤلمة»، مضيفاً أن «الأمهات والآباء ينتظرون أي سيارة عسكرية لعلها تحمل معتقلين مفرج عنهم». وبحسب بيانات «الشبكة السورية لحقوق الإنسان»، يعتبر النظام السوري مسؤولاً عن قرابة 98 في المائة من إجمالي حصيلة حالات الوفيات بسبب التعذيب في سورية منذ مارس/آذار 2011 وإلى الآن. وتؤكد الشبكة مقتل ما لا يقل عن 14664 شخصاً بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سورية منذ مارس 2011، وحتى مارس من العام الحالي، من بينهم 181 طفلاً و93 سيدة (أثنى بالغة). وفي السياق، يؤكد مدير الشبكة، فضل عبد الغني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن المفرج عنهم حتى أمس الأربعاء هم «نحو 100 معتقل فقط»، مشيراً إلى أن «ما ينشر على صفحات وسائل التواصل غير دقيق». ويوضح عبد الغني أن «عدداً من المفرج عنهم كانوا معتقلين على خلفية الحراك الثوري والسياسي، وهناك عدد من المفرج عنهم معتقل قبل عيد الفطر الفائت بأيام». ويعتقد عبد الغني أن الإفراج عن بعض المعتقلين «جاء لصرف الاهتمام الإعلامي عن مجزرة حي التضامن التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية جنوب دمشق عام 2013». ويوضح أنه في سجون النظام «هناك نحو 132 ألف معتقل».

من جهته، يقول «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، في تقرير له أمس الأربعاء، أن عدد المعتقلين السوريين الذين أُفرج عنهم بموجب «العفو» وصل إلى 252 معتقلا «وهو رقم ضئيل جداً»، مشيراً إلى أنه «من المفترض أن يُفرج عن الآلاف، بل عشرات الآلاف من المعتقلين بموجب هذا العفو، بيد أن ذلك لم يحدث على الرغم من مرور أيام على صدوره». ويؤكد المرصد أنه أحصى اعتقال 969854 ألف شخص من قبل الأجهزة الأمنية بينهم 155002 امرأة منذ بداية الثورة السورية في مارس 2011، من قبل أجهزة النظام الأمنية، مشيراً إلى أن عدد المعتقلين المتبقين في سجون النظام بلغ 152713 بينهم 41312 امرأة.

معظم المفرج عنهم اعتقلوا بعد صيف 2018

أكدت مصادر متابعة لموضوع المعتقلين من دمشق لـ«العربي الجديد»، أن معظم الذين أفرج عنهم أخيراً هم ممن اعتقلهم النظام السوري بعد صيف عام 2018 عقب عمليات التسوية في درعا وحمص

إسطنبول ـ **جلال بكور**

قالت مصادر متابعة لموضوع المعتقلين من دمشق، فضلت عدم الكشف عن هويتها، لـ«العربي الجديد»، إن جل الذين أفرج عنهم النظام في الأيام الماضية هم من درعا وريف دمشق وحمص، مؤكدةً أن «90 بالمائة من الذين خرجوا من معتقل صيدنايا سيئ السمعة وبقية السجون، هم ممن اعتقلهم النظام بعد صيف عام 2018 عقب عمليات التسوية في درعا وحمص». وينتظر آلاف من الناس في منطقة جسر الرئيس وسط دمشق، الشاحنات العسكرية التي تقلّ المعتقلين المفرج عنهم، وذلك بهدف التعرف إلى أبنائهم المفقودين، لعل أحدهم يكون بين المفرج عنهم، إذ إن النظام لم يوزع مسبقاً ولم يعلن قائمة بأسماء الذين سيجري الإفراج عنهم. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»: «يبدو أن النظام يريد أن يحدث ضجة إعلامية من خلال العملية وإذلال الناس أيضاً»، مؤكدة أنه تم الإفراج في اليوم الأول «عن معتقلين كان النظام قد أعلم ذويهم بوفاتهم، ما دفع بالكثير من الناس إلى التجمع لعل أبناءهم المعتقلين يخرجون إلى الحياة مجدداً». وأوضحت المصادر أن «هناك نسبة من المعتقلين هي من المختفين قسراً في سجون النظام منذ 10 سنوات على الأقل، وبعضهم أعلم النظام ذويهم بوفاتهم، لكن جل من خرج من صيدنايا أو من فروع الأمن الأخرى هم ممن اعتقلهم النظام بعد صيف عام 2018، خصوصاً الذين ينحدرون من درعا».

يأمل الأهالي مشاهدة أبنائهم المفقودين (لؤي بشارة/فرانس برس)

وقالت المصادر إن النظام «يقوم بإطلاق سراح معتقلين بشكل غير منظم، فمرة تأتي السيارات العسكرية حاملة معتقلين تتركهم وتذهب، ومرة أخرى تأتي فارغة ويقوم الناس بملاحقتها في الطريق، وكأن النظام يتقصد فعل ذلك بهدف إذلال الناس التي تنتظر سماع خبر عن أبنائها المعتقلين». وأوضحت المصادر أن مدينة صيدنايا ومنطقة جسر الرئيس في مدينة دمشق إضافة إلى الساحات في مدينة عدرا تشهد ذات الحالة من التجمع، وهناك عائلات جاءت من مناطق بعيدة بعد سماع الأخبار لعلها تجد أبناءها من بين المفرج عنهم. وكانت منظمة «العفو الدولية» وصفت سجن صيدنايا الشهير في ريف دمشق الشمالي الشرقي بـ«المسلخ البشري». وقالت في تقرير لها صدر في بداية عام 2017، إن سجن صيدنايا هو «المكان الذي تذبح فيه الدولة السورية شعبها بهدوء».

من جانبها، حذرت «الحملة الدولية لإنقاذ المعتقلين السوريين»، ذوي المعتقلين من عمليات ابتزاز يقوم بها «نصابون» بحجة أنهم يساعدون بزج اسم معتقل في العفو مقابل مبلغ من المال، مؤكدةً في بيان لها أنّ «لوائح العفو واضحة والأسماء قد حددها النظام من قبل». كما طلبت من المفرج عنهم مساعدة أهالي المعتقلين في حال لديهم أي معلومات بشأن أحوال ذويهم، مشيرة إلى أن هناك ناجين بدأوا بالتواصل والإبلاغ عن معتقلين كانوا في أحد الفروع الأمنية أو سبق لهم رؤيتهم.